الدكتور
حسن موسى الشاعر

تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري

شرح قطر الندى	أوضح المسالك	مغني اللبيب
الجامع الصغير	شرح شذور الذهب	شرح بانت سعاد
رسالة توجيه النصب	شرح اللمحة البدرية	تخليص الشواهد

Bibliotheca Alexandrina
0098077
49

تطور الآراء النحوية

عند ابن هشام الأنصاري

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

د. حسن موسى الشاعر

492.75
اللغة العربية - النحو
492.75

دار البشير
للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

دار البشير
ص.ب (١٨٢٠٧٧) / (١٨٣٩٨٢)
هـاتف: (٦٥٩٨٩١) / (٦٥٩٨٩٢)
فـاكس : (٦٥٩٨٩٣) تـلكس (٢٣٧٠٨) بشـير
مركـز جوهـرة القـدس التجـاري / العبـدلي
عـمان - الأردن

Dar Al-Bashir
For Publishing & Distribution
Tel: (659891) / (659892)
Fax: (659893) / Tlx. (23708) Bashir
P.O.Box. (182077) / (183982)
Jerusalem Jewel Trade center Al-Abdali
Amman - Jordan

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تعود فكرة هذا البحث إلى بضع سنين خلت ، إذ كنت أعود إلى مصنفات ابن هشام الأنصاري فيما أعود ، باحثاً ومدرّساً ، فأجد له رأياً في بعض كتبه ، يختلف عمّا أجده له في كتاب آخر .

ولّما تكرّرت هذه الظاهرة جعلت أرصدها ، وأشير إليها باختصار في بطاقات خاصة ، حتى تجمّعتِ لديّ مجموعة من المسائل النحوية ، قدّرت أن تشكّل بحثاً يلمّ شتاتها ، فقابلت هذه المسائل على ما توافر لديّ من مصنفات ابن هشام ، فكان هذا البحث .

وقد لاحظ هذه الظاهرة لدى ابن هشام عدد من العلماء الذين اهتموا بمصنفاته بالشرح أو الدراسة ، ومن أشهرهم الشيخ خالد الأزهري ، ، فاستعرضت مؤلفاتهم ، وأفدت منها بما يثري البحث لديّ .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في فصلين :

الفصل الأول : « ابن هشام الأنصاري والتطور النحوي » :

عرّفت فيه باختصار ، بابن هشام ، وتحدثت عن المراد بالتطور العلمي ، ووجود هذه الظاهرة عند كثير من العلماء ، ومنهم ابن هشام .

واجتهدت في تقسيم مصنفات ابن هشام التي اعتمد عليها البحث ، بحسب مراحل حياته ، حتى نستبين تدرّج الآراء النحوية لديه وفق تسلسل مصنفاته ، ونعرف رأيه الأخير في كل مسألة .

الفصل الثاني : « الآراء النحوية » :

تناولت فيه المسائل النحوية التي بدا فيها التطور عند ابن هشام ، وتتبعتها في مصنفاته ، من شرح القطر والجامع الصغير إلى مصنفاته الأخرى . وكنت أحاول الربط بين آرائه وآراء غيره من العلماء ما أمكن .

ولست أزعم أن هذه المسائل هي كلّ ما يمكن أن يقال في هذا المجال ؛ فابن هشام عالم كبير ، ولديه آراء كثيرة بعيدة الغور ، مبثوثة في مصنفاته العديدة .

وسيبقى هذا البحث قابلاً للتطور أيضاً ، بحسب ما يجدّ لي من آراء ابن هشام .

والله أسأل أن يلهمنا السَّداد والتوفيق ، ويجعل خير آرائنا وأعمالنا آخرها ، والحمد لله أولاً وآخراً .

مكة المكرمة : ١٠ رجب ١٤١٤ هـ

١٩٩٣/١٢/٢٣ م

الفصل الأول
ابن هشام الأنصاري والتطور النحوي

التعريف بابن هشام [1] :

هو الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين المشهور بابن هشام .

ولد في القاهرة خامس ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ ، وتلقّى على عدد من علماء عصره ، فلزم الشيخ شهاب الدين بن المرحّل ، وسمع من أبي حيان ديوان زهير ولم يلازمه بل كان كثير المخالفة له ، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي ، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني ، وتفقه للشافعي ثم تحنبل ، فحفظ مختصر الخرقي في الفقه الحنبلي قبل وفاته بخمس سنين .

أتقن ابن هشام العربية ، ففاق الأقران ، وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم .

قال عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

---

(١) انظر ترجمة ابن هشام في المصادر التالية :
- الدرر الكامنة لابن حجر ٢/٤١٥ ـ ٤١٧ .
- بغية الوعاة للسيوطي ٢/٦٨ ـ ٧٠ .
- البدر الطالع للشوكاني ١/٤٠٠ ـ ٤٠٢ ،
- شذرات الذهب لابن العماد ٦/١٩١ ـ ١٩٢ .
- الأعلام للزركلي ٤/٢٩١ .

وقد ترك ابن هشام كثيراً من المصنفات المشهورة ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود .

وقد توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ رحمه الله .

التطور العلمي عند العلماء :

التطور هو التغيّر التدريجي وفق المراحل المختلفة . قال السمين[١] في قوله تعالى : ﴿ **وقد خلقكم أطواراً** ﴾[٢] الأطوار : الحالات والتارات ، وقيل إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ **هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلاً ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخاً** ﴾[٣] .

والتطور العلمي عند العلماء يعني نموّ آرائهم وتدرّجها وفق نضجهم العقلي في مراحل حياتهم .

وقد برزت هذه الظاهرة لدى كثير من العلماء ، فعُرف لهم أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، نظراً لعمق التفكير وظهور الأدلّة وقوتها .

فهذا الإمام الشافعي عند قدومه إلى مصر أعاد النظر في آرائه السابقة ورجع عن كثير منها . فإذا قيل في المذهب الشافعي « القديم » فإنما يراد به أقواله في العراق المجموعة في كتابه (الحجّة). وإذا قيل « الجديد » فيراد به أقواله في مصر المجموعة في كتاب (الأم)[٤] .

---

(١) عمدة الحفاظ ٣٢٦ .

(٢) سورة نوح آية ١٤ .

(٣) سورة غافر آية ٦٧ .

(٤) الإمام الشافعي ـ عبد الغني الدقر ١٥٣ .

يقول الشيخ الدقر في كتابه عن الإمام الشافعي : وليس صحيحاً أنه بدّل جميع أقواله أو أكثرها ، وإنما بدّل بعضها ، وليس عليه في ذلك جناح ، فالعالم المجتهد المتجرّد لطلب الحق يدور مع الحق حيث دار ، ومن الطبيعي لإمام مثل الشافعي ، له ذكاؤه وعقله وفهمه ، وله الثروة الضخمة من الأدلة وأقوال الصحابة ومن بعدهم وفتاوى العلماء وأدلة أولئك وهؤلاء ـ أن يقارن ويوازن، ويهمل رأياً كان يراه ، ويعود إلى ما لم يكن يراه ، أو يأتي برأي جديد. وليس الشافعي في هذا بدعاً من المجتهدين ، فالأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ومالك وأحمد، وغيرهم ، كثيراً مارأوا رأياً فثبت له غيره بالأثر أو النظر ، فرجعوا عن الأوّل ، وكثيراً ما ينقل رواة المذهب روايتين أو أكثر في مسألة واحدة عن إمامهم[١] .

ومن الأمثلة على تعدّد الآراء عند النحاة مانُقل عن المبرّد في (إذْ ما) ، قال الأشموني[٢] : وحرف إذ ما كإنْ معنىً وفاقاً لسيبويه ، لا ظرف زمان زيد عليها ما ، كما ذهب إليه المبرّد في أحد قوليه .

وما نقل عن أبي علي الفارسي في (ليس) ، قال ابن مالك[٣] : واضطرب قول أبي علي في ليس ، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها ، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو : ليس الطيب إلا المسك .

وما نقل عن الشلوبين في (على) ، قال المرادي[٤] : « وذهب ابن طاهر

---

(١) الإمام الشافعي ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٢) شرح الأشموني ١١/٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/١ .

(٤) الجنى الداني للمرادي ٤٤٢ .

وابن خروف وابن الطراوة والرندي وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه إلى أنها اسم ، ولا تكون حرفاً ... » .

والأمثلة على ذلك كثيرة . وقد خالف ابن مالك اختياراته النحوية في عدد من المسائل .

التطور النحوي عند ابن هشام :

لقد تعدّدت الآراء النحوية عند ابن هشام ، وخالف اختياراته النحوية في عدد من المسائل . ولاحظ هذه الظاهرة لديه كثير من العلماء الذين تناولوا مصنفاته بالشرح أو الدراسة أو التدريس .

ومن هؤلاء العلماء الشيخ يس الذي اعتذر عن ابن هشام بمثل ما اعتذر به الشاطبي عن ابن مالك لاختلاف رأيه في بعض المسائل ، إذ قال : ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر ، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان . وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات بردّ المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح(١) .

وقد ترك ابن هشام كثيراً من المصنفات التي نالت الإعجاب والاهتمام من العلماء والدارسين . وقد صنفها ابن هشام في مراحل مختلفة من حياته فكان من الطبيعي أن نرى له في المسألة الواحدة أكثر من قول .

وقد صرّح ابن هشام نفسه برجوعه عن بعض آرائه النحوية عندما ترجّح لديه الدليل . ومن ذلك مسألة مجيء اسم الفاعل من كاد الناقصة ، نقلها ابن

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢٨،٢١/١ .

هشام في أوضح المسالك عن ابن مالك في شرح الكافية الذي استدل لها بقول الشاعر :

أموتُ أسىً يَوْمَ الرِّجام وإنّني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

ولكنه خطّأ رواية ابن مالك للبيت ، وأنكر مجيء « كائد » فقال(١) : والصواب أن الذي في البيت « كابِدُ » ـ بالباء الموحدة ـ من المكابدة والعمل ، وهو اسم غير جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثيّر .

ولكن ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم عدل عن رأيه في أوضح المسالك وأثبت مجيء اسم الفاعل من كاد ، وصوّب رأي ابن مالك ، فقال(٢): وبعد فالظاهر ما أنشده الناظم ، وكنت أقمت مدة على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم اتّضح لي أن الحق معه ...

إن قضية التطور النحوي عند ابن هشام الأنصاري تقتضينا محاولة معرفة التسلسل الزمني لتصنيف مؤلفاته ، كي نعرف آراءه التي رجع عنها ، والآراء ترجحت لديه واختارها ، وبذلك نستطيع معرفة آرائه الأخيرة في المسائل النحوية .

وإذا كنا لا نعرف زمن تصنيف مؤلفاته الأولى ، فقد عرفنا زمن تصنيف مؤلفاته الأخيرة(٣) .

---

(١) أوضح المسالك ٣٢٢/١ .

(٢) تخليص الشواهد ٣٤١ .

(٣) لقد بذل الدكتور علي فودة نيل جهداً طيباً في دراسة آثار ابن هشام ، وحاول معرفة تاريخ تصنيف بعضها في كتابه القيم : ابن هشام الأنصاري ـــ آثاره ومذهبه النحوي .

وبعد دراسة تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، أرى أنه يمكن تقسيم مصنفاته إلى ثلاثة أقسام لعلها تمثل مراحل حياته في التصنيف :

المرحلة الأولى ، وتشمل المصنفين التاليين :

١ ـ شرح قطر الندى .

٢ ـ الجامع الصغير .

المرحلة الثانية ، وتشمل المصنفات التالية :

١ ـ شرح اللمحة البدرية .

٢ ـ أوضح المسالك .

٣ ـ شرح شذور الذهب .

المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة الأخيرة من حياة ابن هشام ، وتمثل نضجه العلمي ، وقمة تطوره النحوي ، وقد عرف فيها زمن تأليف مصنفاته، وتشمل المصنفات التالية :

١ ـ شرح بانت سعاد ـ جاء في آخره أن الفراغ من تأليفه كان في الثامن عشر من رجب سنة ٧٥٦ هـ .

ومما يدل على أن ابن هشام صنفه قبل كتابه المغني أنه ذكره في كتابه المغني في الباب الثالث ـ أحكام شبه الجملة .

٢ ـ مغني اللبيب ـ ذكر ابن هشام أنه أعاد تصنيفه في عام ٧٥٦ هـ وهو مجاور في الحرم المكي وأتمه في شهر ذي القعدة .

٣ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ويعرف بشرح الشواهد ـ و لم يكمل ولعل سبب ذلك أنه مات قبل أن يتمّه .

مظاهر التطور النحوي عند ابن هشام :

يمكن استخلاص المظاهر التالية للتطور النحوي عند ابن هشام :

١ ـ سار التطور النحوي عند ابن هشام في محورين أساسيين :

الأول : التدرج النحوي في المسألة الواحدة ، حيث يبرز التعمق والتوسع والتفصيل من غير أن يخالف رأيه فيها . ومن ذلك مثلاً علامات الاسم نجدها في شرح القطر وفي شرح الشذور ثلاثاً ، ونجدها في أوضح المسالك خمساً .

ومن ذلك أيضاً رأيه في « ما » من قوله تعالى : ﴿ **إنما صنعوا كيد ساحر** ﴾ جعلها في شرح القطر اسمية موصولة ، وفي شرح الشذور موصولة ومصدرية ، وأجاز في المغني أن تكون موصولة ومصدرية وكافة .

المحور الثاني : مخالفة رأيه السابق والعدول عنه إلى رأي آخر . ومن ذلك موقفه من فعل الأمر ، أمعرب هو أم مبني ؟ اختار ابن هشام في أكثر مصنفاته أن فعل الأمر مبني متابعاً البصريين ، وذلك في شرح القطر وشرح الشذور وشرح اللمحة وأوضح المسالك .. ولكنه عاد عن رأيه هذا في مغني اللبيب وتابع الكوفيين بأن فعل الأمر معرب .

ومثال آخر : نيابة الصفة عن المصدر في باب المفعول المطلق ، منعها في شرح القطر وفي الجامع الصغير ، وأجازها في شرح اللمحة البدرية وفي أوضح المسالك .

٢ ـ لاحظت أن كثيراً من الآراء التي رجع عنها ابن هشام ، هي في كتابه شرح قطر الندى ، مما يدل على أن هذا الكتاب من مصنفاته الأولى ، ولذلك كنت أبدأ به غالباً في دراستي للمسائل .

٣ ـ يبدو لي أن ابن هشام على الرغم من معارضته لابن مالك في بعض المسائل ـ هو معجب به ومتأثر بعباراته وآرائه النحوية إلى حد كبير .

ومن أمثلة ذلك : أن ابن هشام ذهب في شرح القطر إلى أن المشار إليه له مرتبتان قُربى وبُعدى . قال الشيخ خالد : وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قُربى وبُعدى تبع فيه الناظم .

وقال الفاكهي في شرح القطر عن هذه المسألة : هي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين ، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب .

ومن تأثره بعبارة ابن مالك قوله في المغني في تفسير عند : (وقولنا : « عند اسم للحضور » موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ...) .

٤ ـ لا شك أن كتاب مغني اللبيب يمثل النضج الفكري وقمة التطور النحوي عند ابن هشام ، فترى فيه استيعاباً للمسائل وتحقيقاً للقضايا النحوية وتفصيلاً لها ، مع كثرة المناقشة والأدلة والشواهد .

ولا عجب أن نجد فيه آراء لابن هشام خالف فيها آراءه في كتبه السابقة. ومن أمثلة ذلك :

١ ـ اختار ابن هشام مذهب البصريين في أن فعل الأمر مبني وذلك في شرح القطر وشرح اللمحة وشرح الشذور وأوضح المسالك . ولكنه خالف ذلك في مغني اللبيب واختار أنه معرب ، وهو مذهب الكوفيين .

٢ ـ اختار ابن هشام مذهب الفراء في أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وذلك في شرح القطر والجامع الصغير وشرح اللمحة

وشرح الشذور وأوضح المسالك . ولكنه عاد في المغني واختار مذهب البصريين أن الفعل المضارع مرفوع لحلوله محل الاسم .

٣ ـ منع ابن هشام وقوع لن دعائية في شرح القطر والجامع الصغير وشرح اللمحة وأوضح المسالك . ولكنه خالف ذلك في المغني وأجاز مجيئها للدعاء وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور .

الفصل الثاني

الآراء النحوية

(١) الكلام اصطلاحاً

عرّف ابن هشام الكلام في اصطلاح النحاة فقال في قطر الندى : الكلام لفظ مفيد[١] .

وقال في أوضح المسالك : الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة[٢] . ثم قال : والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه .

ولكن ابن هشام في الشذور والمغني اشترط مع الإفادة القصد ، فقال في شذور الذهب : الكلام قول مفيد مقصود[٣] .

وقال في مغني اللبيب : الكلام هو القول المفيد بالقصد[٤] .

ويبدو أن ابن هشام في قطر الندى وفي أوضح المسالك متأثر بقول ابن مالك في ألفيته :

كلامُنا لفظ مفيدٌ كاستقم

(١) شرح قطر الندى ٥٦ .

(٢) أوضح المسالك ١/١١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٧ .

(٤) مغني اللبيب ٤١٩ .

وقد اعترض على ابن هشام الشيخ يس ، فقال : ... هنا أمر مهم ، وهو أن المصنّف عرّف المفيد بما ذكره ، و لم يتعرّض لاشتراط القصد لا تصريحاً ولا تلميحاً ، مع أنّ رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرّح به في التسهيل والشذور[1] .

والشيخ يس يشير بذلك إلى قول ابن مالك في التسهيل : الكلام ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته[2] .

وقد أشار إلى هذه المسألة أيضاً الفاكهي في شرح القطر ، فقال[3] : واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه ، فإنه عارٍ عن القصد ، وجرى عليه في المغني والشذور . وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم ، وصحّحه أبو حيّان وتبعهم المصنف هنا وفي الأوضح ...

وقد اعترض الشيخ يس على تعارض ابن هشام ، فقال : وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منطو تحت اشتراط الإفادة .. وحينئذٍ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح ، لأنه ترك التصريح به في تعريف الكلام ، ثم في تفسير المفيد ، فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع في الشذور ، ولا هو فسّر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة[4] .

ثم عاد الشيخ يس فاعتذر عن ابن هشام بمثل ما اعتذر به الرضي

---

(١) حاشية يس على الصريح ٢١/١ .

(٢) التسهيل لابن مالك ص ٣ .

(٣) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٨٩/١ .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢١/١ .

الشاطبي عن ابن مالك ، فقال[1] : ولا جواب عن ذلك إلا ماذكره الرضي الشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك ، حيث اشترطه في التسهيل و لم يشترطه في الألفية ، بأنه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه في حال تصنيف التسهيل . قال: ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر . وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان . وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح .

(٢) الكَلِم والكَلِمَة :

ذهب ابن هشام في شرح الشذور إلى أن الكَلم جمع كَلِمَة[2] .

ولكنه خالف في أوضح المسالك فقال : « الكلم » اسم جنس جمعي ، واحده كَلِمة ، وهي الاسم والفعل والحرف . ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة ، وإذا زيد على واحده تاء التأنيث فقيل « كلمة » نقص معناه ، وصار دالاً على الواحد ، ونظيره لَبِن ولَبِنة ، ونَبِق ونَبِقَة[3] .

قال الشيخ خالد : والكلم الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي ، وليس بجمع خلافاً لما وقع في شرح الشذور ، لأنه يجوز تذكير ضميره ، والجمع يغلب عليه التأنيث ، ولا اسم جمع

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢١/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ١١ .

(٣) أوضح المسالك ١٢/١ .

خلافاً لبعضهم لأن له واحداً من لفظه .. [1] .

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد : اختلفوا في لفظ « كَلِم » فقيل : هو جمعٌ مفردُه كلمة . وقيل اسم جمع لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع المحصورة المشهورة والصحيح أنه اسم جنس جمعي ، كما قال المؤلف . واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادي وهو ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضَرْب وشُرْب وقيام وجلوس .

والثاني : اسم جنس جمعي وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً .. [2] .

(٣) علامات الاسم

ذكر ابن هشام في قطر الندى ثلاث علامات للاسم وهي : « أل » كالرجل ، والتنوين كرجلٍ ، والحديث عنه كتاء ضَرَبْت[3] .

وكذلك ذكر هذه العلامات للاسم في الجامع الصغير[4] .

ولكنه في شذور الذهب استبدل النداء بالتنوين ، فقال : الاسم ما يقبل « أل » أو النداء أو الإسناد إليه[5] .

---

(١) التصريح ١/٢٤ .

(٢) أوضح المسالك ١/١٢ الحاشية .

(٣) شرح قطر الندى ١٥ .

(٤) الجامع الصغير ٩ .

(٥) شرح شذور الذهب ١٥ .

وفي أوضح المسالك تابع ابن مالك في ألفيته فقال : يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها الجر .. الثانية : التنوين .. الثالثة : النداء .. الرابعة : أل غير الموصولة .. الخامسة : الإسناد إليه ..[1] .

وهو بذلك متابع لقول ابن مالك في الألفية :

بالجرّ والتنوين والندا وأل ومُسْنَد للاسم تمييزٌ حصل

(٤) ما المراد بأل من علامات الاسم ؟

أولاً : ذكر ابن هشام في متن القطر من علامات الاسم (أل) . وفي شرحه قال : « الألف واللام »[2] .

وفي شرح اللمحة البدرية قال متابعاً لأبي حيان : العلامة الأولى « الألف واللام »[3] .

ولكنه في شرح الشذور اعترض على من يقول « الألف واللام » فقال[4]: ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسيميه ؛ إحداها (أل)، وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول : « الألف واللام » لأنه لا يقال في « هل » الهاء واللام ، ولا في « بل » الباء واللام .

ويبدو أن ابن هشام في ذلك متأثر بابن مالك الذي قال في شرح الكافية

---

(١) أوضح المسالك ١٣/١ وما بعدها .

(٢) شرح قطر الندى ١٥ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ١٦٨/١ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٥ .

الشافية[1] : التعبير بأل أولى من التعبير بالألف واللام ، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ « هل » و « بل » فكما لا يعبر عن هل وبل بالهاء واللام ، والباء واللام ، بل يحكى لفظهما ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها . وقد استعمل التعبير بأل الخليل وسيبويه رحمهما الله .

ثانياً : لم يبين ابن هشام نوع (أل) التي هي من علامات الاسم في شرح القطر ولكنه قيدها في الجامع الصغير[2] ، وفي أوضح المسالك[3] بغير الموصولة كالفرس والغلام .

وزاد عليه الشيخ خالد في التصريح غير الاستفهامية ، فقال[4] : العلامة الرابعة (أل) بجميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية ...

ثم قال : وأما (أل) الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو : أل فعلتَ ؟ بمعنى هل فعلت ؟ حكاه قطرب .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك[5] : فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع ، كقوله :

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه ....

وفي شرح الشذور وشرح اللمحة نفهم من كلام ابن هشام أنه يقصد بأل غير الموصولة ، أو « أل » المعرّفة ، لأنه مثل لها بالرجل والكتاب

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٩٧ - ٢٩٨ . وانظر شرح التسهيل ١/٢٥٣ .
(٢) الجامع الصغير ٩ .
(٣) أوضح المسالك ١/٢٠ .
(٤) التصريح ١/٣٨ - ٣٩ .
(٥) أوضح المسالك ١/٢٠ .

والدار[1] .

ومثل في شرح الشذور أيضاً بقول المتنبي :

الخيلُ والليلُ والبيداءُ تعرفني   والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ

قال[2] : فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول (أل) عليها .

(٥) علامَ يُبنى الفعل الماضي ؟

قال ابن هشام في قطر الندى بأن الفعل الماضي يعرف بتاء التأنيث الساكنة ، وبناؤه على الفتح كضَرَبَ ، إلا مع واو الجماعة فيضمّ كضربُوا ، أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكّن كضَرَبْتُ[3] .

ثم قال في شرحه : وتلخّص من ذلك أن له ثلاث حالات : الضمّ والفتح والسكون .

ولكن ابن هشام في أوضح المسالك جعل الفعل الماضي مبنياً على الفتح، وأما الضم والسكون فعارضان .

قال : وبناؤه على الفتح كضربَ . وأما « ضربْتُ » ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وكذلك ضمة « ضربُوا » عارضة لمناسبة الواو[4] .

ولذلك قال الخطيب الشربيني في شرح القطر : وما قرّرتُ به عبارة

---

(١) شرح شذور الذهب ١٦ ، شرح اللمحة البدرية ١/١٧٠ .

(٢) شرح شذور الذهب ١٧ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٣ .

(٤) أوضح المسالك ١/٣٦ .

المصنف من أن السكون والضم عارضان وأنه مبني على الفتح مطلقاً هو ما جرى عليه في الأوضح ، وإن كان ظاهر عبارته تخالفه(1) .

(٦) فعل الأمر معرب أم مبني ؟

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو « افعلْ » معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون(2) .

وقد تابع ابن هشام البصريين في أكثر كتبه ، فقال في شرح القطر : .. بيّنتُ أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون كاضربْ واذهبْ(3) ..

وقال في شرح الشذور : الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد ، وهو فعل الأمر ، وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه(4) .

وكذلك قال في أوضح المسالك : الأمر ، وبناؤه على من يجزم به مضارعه ، فنحو « اضربْ » مبني على السكون ، ونحو « اضربا » مبني على حذف النون ، ونحو « اغزُ » مبني على حذف آخر الفعل(5) .

وكذلك في شرح اللمحة(6) .

---

(١) مغيث الندا إلى شرح قطر الندى ١٥٣ .

(٢) الإنصاف مسألة ٧٢ ، ائتلاف النصرة ١٢٥ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ٧٠ .

(٥) أوضح المسالك ٣٧/١ .

(٦) انظر شرح اللمحة البدرية ٣٢٢/٢ .

ولكن ابن هشام تابع الكوفيين في كتابه المغني ، فذهب إلى أن فعل الأمر معرب ، قال : وزعم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو : قُمْ واقْعُدْ . وأن الأصل لتقمْ ولتقعدْ ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . **وبقولهم أقول** ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ..[1] .

واستدل ابن هشام لهذا الرأي بعدد من الأدلة والشواهد ، منها قراءة جماعة ﴿ **فبذلك فلْتفرحوا** ﴾ ، والحديث : « **لتأخذوا مصافكم** » .

ولهذا عقّب الشيخ خالد عند قول ابن هشام في التوضيح بأن الفعل ثلاثة أنواع ، فقال : عندجمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر ، بناء على أن أصله مضارع ، وانتصر له الموضح في المغني[2] .

(٧) هل يجوز القصر في الهن ؟

ذكر ابن هشام في بعض كتبه لغتين في « الهن » وهما النقص والإتمام . وقال : وأما « الهن » فإذا استعمل مفرداً نقص ، وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه . تقول : هذا هنٌ ، وهذا هنُك . فيكون في الإفراد والإضافة على حدّ سواء . ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة الإضافة ، فيقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ومررت بهنيك ، وهي لغة قليلة ، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي[3] .

---

(١) مغني اللبيب « حرف اللام » ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٢) التصريح ٤٤/١ ، ٥٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٤٢ . وانظر : أوضح المسالك ٤٤/١ ؛ شرح اللمحة البدرية ١٩٨/١ .

ولكن ابن هشام في شرح الشواهد ذكر فيه لغة ثالثة وهي القصر ، فقال: في الهن مضافاً لغير الياء اللغات الثلاث ، وأغربها القصر ، ولم أر من حكاه غير أبي البقاء في اللباب ، والأندلسي في شرح المفصل ، ولم يذكرا له شاهداً[1] .

(٨) ما الذي يجمع من الأسماء الستة جمع تصحيح ؟

قال ابن هشام في شرح القطر ، في إعراب الأسماء الستة : وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً ، تقول : جاءني أبون ، ورأيت أبين ، ومررت بأبين . ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم[2] .

ولكن ابن هشام في أوضح المسالك جعل هذا الجمع شاذاً ، فقال : وشذّ أبون وأخون[3] .

قال الصبّان : وقد سمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالماً ، قيل وهن وحم وفم بلا ميم أيضاً[4] .

وقال الصبّان أيضاً ـ بعد قول الأشموني (وشذ أبون وأخون) ـ : أي وهنون وحمون وذوون وفون ، على القول بسماع الكل ، كما مرّ[5] .

---

(١) تلخيص الشواهد ٦٢ .

(٢) شرح قطر الندى ٦٠ .

(٣) أوضح المسالك ٥٢/١ .

(٤) حاشية الصبان ٧٤/١ .

(٥) حاشية الصبان ٨٥/١ .

(٩) الضمير المستتر وجوباً وجوازاً

قسم ابن هشام الضمير المستتر إلى قسمين : واجب الاستتار ، وجائز الاستتار .

قال في شرح القطر : ونعني بواجب الاستتار مالا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم أو بالتاء كتقوم . ألا ترى أنك لا تقول : « أقوم زيد » ولا تقول « نقوم عمرو » . ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو : زيد يقوم ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول : زيد يقوم غلامُه(١) .

وكذلك فعل ابن هشام في أوضح المسالك ، فقال : وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً وهو مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ... وإلى مستتر جوازاً وهو ما يخلفه ذلك ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو االغائبة أو الصفات المحضة أو اسم الفعل الماضي نحو : « زيدٌ قام ، وهند قامتْ ، وزيدٌ قائمٌ أو مضروب أو حسنٌ ، وهيهات » ، ألا ترى أنه يجوز « زيدٌ قام أبوه » ، أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقي(٢) .

ثم اعترض ابن هشام بعد ذلك على هذا التقسيم ، فقال : تنبيه ـ هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ، إذ الاستتار في نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال : « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زيدٌ قام

---

(١) شرح قطر الندى ١٢٩ .

(٢) أوضح المسالك ٨٧ ـ ٨٨ .

أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر . والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام[1] .

وابن هشام يشير بذلك إلى قول ابن يعيش : وهذا الضمير المستتر على ضربين لازم وغير لازم ، والمراد بقولنا « لازم » أن لا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة ذوات العلامة ، وذلك نحو : أقوم ...[2] .

ويشير أيضاً إلى رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية حيث قال : والمراد بالواجب الخفاء ما لا يغني عنه ظاهر ، ولا يقع موقعه ضمير بارز إلا وهو توكيد لمنْوي[3] .

وفصّل ابن مالك هذا الرأي في شرح التسهيل فقال : الواجب الخفاء هو الذي لا يزال مستكنّاً ، ولا يغني عنه ظاهر ، ولا مضمر بارز كالمنْويّ في نحو : أفعلُ ، ونفعلُ ، وافعلْ ، وتفعلُ ونَزالِ . فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغني بمعناه عن لفظه ، فإن قصد توكيده جيء بالبارز المطابق .

ثم قال ابن مالك : الجائز الخفاء هو الذي يخلفه ظاهر أو مضمر بارز ، كقولك : زيد حسُنَ ، ففي حَسُنَ ضمير منوي مرفوع به ، وليس خفاؤه واجباً بل جائزاً ، لأنه قد يخلفه ظاهر نحو : زيد حسُنَ وجهُه ، ومضمر بارز نحو : زيد ما حسُنَ إلا هو ..[4] .

---

(١) أوضح المسالك ٨٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/١ - ١٢١ .

ويبدو أن الدماميني قد تبع ابن هشام في اعتراضه على هذا التقسيم ، فقال في شرح التسهيل معترضاً على ابن مالك : وقد انتقد على المصنف بأن الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء ، إذ لا يصح أن يقال : زيدٌ قام هو، مثلاً ، على أن يكون « هو » فاعلاً بقام ، وكون الظاهر قد يقع موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك : زيد ما قام إلا هو ، لا يوجب جواز إثبات الخفاء لهذا الضمير ، وذلك لأن هذا تركيب آخر غير تركيب زيد قام ، وليس الكلام فيه . أما زيد قام فضميره واجب الاستكان دائماً ، ولا يظهر في حين من الأحيان ، ولو قلت : زيد قام هو ، فـ « هو » توكيد للضمير المستكن لا فاعل ..[1] .

(١٠) مراتب المشار إليه

ذهب ابن هشام في شرح القطر إلى أن المشار إليه له مرتبتان إما أن يكون قريباً أو بعيداً[2] .

قال الشيخ خالد[3] : وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قُربى وبُعدى لا غير تبع فيه الناظم ، وخالفه في شرح اللمحة[4] ، فقال : والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها ؛ فللمفرد المذكر « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ولمثناه « ذان » للقريب ، و« ذانك »

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١٩/٢ .

(٢) شرح قطر الندى ١٣٨ .

(٣) التصريح ١٢٩/١ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢٥٥/١ بتصرف .

بتخفيف النون للمتوسط ، و« ذانّك » بتشديدها للبعيد . ولجمعه « أولاء » للقريب يمدّ في لغة الحجاز ويقصر في لغة تميم ، و « أولاك » بالقصر للمتوسط، و« أولئك » بالمدّ للبعيد . وللمفرد المؤنث « ذي وتي » للقريب ، و« تيك » للمتوسط ، و « تلك » للبعيد . وللمثنى « تان » للقريب ، و « تانك » بالتخفيف للمتوسط ، و « تانّك » بالتشديد للبعيد . ولجمعها « أولاء » للقريب ، و « أولاك » للمتوسط و « أولئك » للبعيد .

قال الفاكهي في شرح القطر(١) : وقضيته كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان قُربى وبُعدى ، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين . لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُربى وهي المجردة من اللام والكاف ، وبُعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى ، ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها ، لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة، وعليه المصنف في شرح اللمحة ، وصحّحه ابن الحاجب .

(١١) هذان وهاتان معربان أم مبنيان ؟

قال ابن هشام في شرح القطر : ولتثنية المذكّر « ذان » بالألف رفعاً و« ذين » بالياء جرّاً ونصباً .. ولتثنية المؤنث « تان » بالألف رفعاً و « هاتين » بالياء جرّاً ونصباً(٢) .

واعترض عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد فقال معلّقاً عليه : عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار (ذان وذين) و (تان وتين) مثنيين حقيقة ، وهو رأي

(١) مجيب الندا ١/٢٠٥ .

(٢) شرح قطر الندى ١٣٧ .

ضعيف عند المحققين من علماء العربيــة ، والصحيح عندهـم أنهـا ألفـاظ مبنيـة جيء بها على صورة المثنى ، ووضع ذو الألف للاستعمال في حـال الرفـع وذو الياء للاستعمال في حـال الجر وحـال النصـب ، كمـا وضعـوا ألفاظاً مختلفـة وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً نحو (أنا وأنت وهو) للاستعمال في حال الرفع و (إياك) وأخواته للاستعمال في حال النصب . وإنما قلنـا إن هـذا الـرأي هـو الصحيح لثلاثة أسباب :

الأول : أن علة البناء موجودة في أسماء الأشارة كلها .

الثاني : أن (ذان) ليس مبنياً على مفرده ، إذ لو ثني مفـرده لقيـل ذيـان كما يقال في تثنية فتى فتيان .

الثالث : أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيتـه أن يقصـد تنكـيره .. وقـد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال من الأحوال[1] .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك : وإنمـا أعـرب « هـذان وهاتـان مـع تضمنهما لمعنى الإشارة ، لضعف الشبه بمـا عارضـه مـن مجيئهمـا علـى صـورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء[2] .

واعترض عليه الشـيخ خـالد فقـال في شـرحه : وهـذا القـول ملفّـق مـن قولين؛ فإن من قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ، ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة ، وهو الأصح ، لأن مـن

---

(١) شرح قطر الندى ١٣٧/ الحاشية .

(٢) أوضح المسالك ٣١/١ .

شرط التثنية قبول التنكير ، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكر في شرح الشذور[1] . ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع ، وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صورة المثنى المجرور والمنصوب . فقوله أولاً « وإنما أعرب هذان وهاتان » يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول ، وقوله ثانياً « لمجيئهما على صورة المثنى » يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة ، كالقول الثاني. وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما . هذا قول ثالث لم أقف عليه[2] .

قال الفاكهي : والأصح وعليه ابن الحاجب أنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى ، وليسا بمثنيين حقيقة ، لأن من شرط التثنية قبول التنكير[3] .

(١٢) هل يقع « الذي » موصولاً حرفياً ؟

عدّ ابن هشام « الذي » في أوضح المسالك مشتركاً بين الموصول الحرفي والموصول الاسمي .

قال[4] : فالحرفي كل حرف أُوّل مع صلته بمصدر وهو ستة ، أنَّ ، وأنْ، وما ، وكي ، ولو ، والذي .

ثم مثّل للذي بقوله تعالى : ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾[5] .

(١) شرح شذور الذهب ١٤٠ .

(٢) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/٥٠ .

(٣) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٢٠٢ .

(٤) أوضح المسالك ١/١٣٧ .

(٥) سورة التوبة آية ٦٩ .

وكذلك عدَّها مع الموصول الحرفي في الجامع الصغير[1] .

ولكنه في مصنفاته الأخرى عدَّها من الموصول الاسمي .

وفي الباب الخامس من مغني اللبيب ـ في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ـ ذكر ابن هشام قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع بأن الذي وأن المصدرية يتقارضان ، فتقع الذي مصدرية كقوله :

أتقرحُ أكبادُ المحبّين كالذي ... أرى كبدي من حبِّ ميّةَ يقرحُ

ثم نسب ابن هشام القول بحرفيتها إلى عدد من العلماء ، ولم يصرّح هو بموقفه ، قال[2] : فأما وقوع « الذي » مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك . وجعلوا منه ﴿ **ذلك الذي يبشّر الله عباده** ﴾[3] ﴿ **وخضتم كالذي خاضوا** ﴾ .

وابن مالك جعل « الذي » على ثلاثة أقسام ، قال : قلت : حاصل كلام أبي علي أن الذي على ثلاثة أقسام : موصولة ، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة ، ومصدرية محكوم بحرفيتها . وهذا المذهب أيضاً هو مذهب الفراء رحمه الله ، وهو الصحيح ، وبه أقول[4] .

قال معمَّر المكي[5] : والظاهر أن من قال بحرفيته تمسّك بإفراده ، إذ لو

---

(١) الجامع الصغير ٣٦ .

(٢) مغني اللبيب ٦٠٢ -٦٠٣ . وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣٧/١ وما بعدها .

(٣) سورة الشورى آية ٢٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢١٩/١ .

(٥) التعليقة المفيدة ٣٤٨/١ .

كان اسماً لكان القياس يقتضي أن يؤتى به دالاً على الجمع ليطابق الضمير في الفعل بعده ، ولأجل ذلك احتاج من قال باسميته إلى جعله في الآية المذكورة صفة لمصدر محذوف . والتقدير : وخضتم كالخوض الذي خاضوه .

وقال الشيخ خالد[1] في وقوع « الذي موصولاً حرفياً عند ابن هشام: « والذي » على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس ، وأنه جعل منه ﴿ ذلك الذي يُبشِّرُ الله عبادَه ﴾ قاله الموضح في الحواشي ، ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهبل الجمحي :

ياليت من يمنع المعروف يمنَعُه   حتى يذوق رجالٌ مُرَّ ماصنعوا
وليت رِزْقَ رجال مثلُ نائلِهم   قوتٌ كقوتٍ ووُسعٌ كالذي وسعوا

(١٣) هل تدخل « أل » الموصولة على الصفة المشبهة ؟

ذكر ابن مالك في التسهيل من الأسماء الموصولة (الألف واللام) قال : خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها ، وتوصل بصفة محضة[2] .

وقال في شرح التسهيل : وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين[3] .

قال ابن عقيل في شرح الألفية : وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور

---

(١) التصريح على التوضيح ١/١٣٠ .
(٢) التسهيل ص ٣٤ .
(٣) شرح التسهيل ١/٢٠١ .

في هذه المسألة ، فمرة قال إنها موصولة ، ومرة منع ذلك[1] .

أما ابن هشام فقد أجاز في شرح القطر دخول (أل) الموصولة على الصفة المشبهة ، فقال : وإنما تكون (أل) موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب ، والصفة المشبهة كالحسن . فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل ، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب ، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى فهي حرف تعريف[2] .

وفي أوضح المسالك[3] مثّل ابن هشام لأل الموصولة الداخلة على اسم الفاعل بقوله تعالى : ﴿ **إن المصّدّقين والمصّدّقات** ﴾[4] والداخلة على اسم المفعول بقوله تعالى : ﴿ **والسّقْفِ المرفوعِ والبَحْرِ المسجور** ﴾[5] .

قال الشيخ خالد[6] : وسكت عن الصفة المشبهة نحو « الحسن » لأن (أل) الداخلة عليها حرف تعريف على ما صحّحه في المغني .

ولكن ابن هشام ــ وهو يشرح قول ابن مالك في الألفية ، (وَصِفَةٌ صريحةٌ صِلَةُ أل) عاد ومثل للصفة الصريحة بضارب ومضروب وحسن[7] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/١٥٦ .

(٢) شرح قطر الندى ١٤٢ .

(٣) أوضح المسالك ١/١٥٣ .

(٤) سورة الحديد آية ١٨ .

(٥) سورة الطور آية ٥ .

(٦) التصريح ١/١٣٧ .

(٧) أوضح المسالك ١/١٦٥ .

قال الشيخ خالد : (كضارب ومضروب) اتفاقاً ، (وحسن) على قول ابن مالك ، ونصّه : وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات الشبهة بأسماء الفاعلين . وصحّح الموضح في المغني أن (أل) الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف[1] .

وفي الجامع الصغير شكّك ابن هشام في دخولها على الصفة المشبهة ، فقال : و (أل) الداخلة على اسم فاعل أو مفعول ، قيل أو صفة مشبهة[2] .

وفي شرح الشذور خصّ ابن هشام (أل) الموصولة بأنها الداخلة على اسم فاعل كالضارب أو اسم مفعول كالمضروب[3] .

وفي المغني أنكر ابن هشام دخولها على الصفة المشبهة حين تحدث عن (أل) فقال : تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه ، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل والصفات المشبهة ، وليس بشيء ، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل[4] .

---

(١) التصريح ١٤٢/١ .

(٢) الجامع الصغير ٣٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ١٤٨ .

(٤) مغني اللبيب ٤٩ . وانظر التعليقة المفيدة لمكي ٣٦٥ .

(١٤) هل تدخل « أل » الموصولة على الفعل المضارع ؟

منع ابن هشام في شرح اللمحة ، وفي شرح الشذور ، وفي المغني دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع ، وعدّه من الضرورات الشعرية ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه ‏ ‏ ‏ ‏ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأْي والجدلِ

وقال في شرح اللمحة(١) : هذا من الضورات المستقبحة عند المحققين ، حتى قال الإمام عبد القاهر : إن استعمال مثله خطأ بإجماع .

وقال في شرح الشذور(٢) : ذلك ضرورة قبيحة ، حتى قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع . أي إنه لا يقاس عليه . و (أل) في ذلك اسم موصول بمعنى الذي .

وفي مغني اللبيب(٣) ذكر أن (أل) الموصولة ربما وصلت بظرف ، أو بجملة اسمية ، أو فعلية فعلُها مضارع ، واستدل للأخير بقول الشاعر :

.... ‏ ‏ ‏ ‏ صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

ثم قال : والجميع خاص بالشعر ، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

ولكن ابن هشام في أوضح المسالك أجاز دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع ، فقال(٤) : وقد توصل بمضارع كقوله :

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١/١٧٠ .

(٢) شرح شذور الذهب ١٦ .

(٣) مغني اللبيب ٤٩ ـ ٥٠ .

(٤) أوضح المسالك ١٦٥ ـ ١٦٦ .

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُه

قال : ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

فكيف نفسّر موقف ابن هشام في أوضح المسالك ؟

أجاب حفيده عن هذا الإشكال فقال[1] : وظاهر كلام المصنف أن دخولها على المضارع ليس ضرورة ، وهو قول لابن مالك أيضاً ، كذا قيل . والصواب أن المصنف لا يرى ذلك ، وإنما قيّد كلام الألفية بذلك ، لأن ابن مالك يرى جواز وصلها بالجملة الفعلية نثراً و نظماً .

وبذلك أيضاً قيّد الشيخ خالد كلام ابن هشام في التوضيح ، فقال[2] :

فأما (أل) الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختياراً عند الناظم وبعض الكوفيين ، واضطراراً عند الجمهور ، حتى قال الشيخ عبد القاهر إنه من أقبح الضرورات ، كما نقله الموضّح عنه في شرح الشذور .

وفيه إشارة إلى قول ابن مالك في الألفية :

وصفةٌ صريحةٌ صلةُ (أل) وكونُها بمعربِ الأفعَال قَلّ

وقد أورد ابن مالك ثلاثة أبيات في شرح التسهيل دخلت فيها (أل) على الفعل المضارع ، ثم قال[3] : وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة .

---

(١) حاشية الحفيد على أوضح المسالك ـ مخطوطة القدس . وانظر التعليقة المفيدة لمعمّر المكي ١١٣ ـ ١١٤ .

(٢) التصريح على التوضيح ١/٣٨ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠١ ـ ٢٠٢ .

(١٥) ما نوع (أل) في « اليزيد » من قول الشاعر :
رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً ؟

الممنوع من الصرف يجر بالفتحة بدلاً من الكسرة ، إلا إذا دخلت عليه (أل) أو أضيف . ومثّل ابن هشام في متن القطر لما دخلت عليه (أل) « بالأفضل » ، وقال في شرح القطر[1] : تمثيلي بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله :

رأيتُ الوليد بن اليزيد مباركاً   شديداً بأعباء الخلافةِ كاهلُهْ

قال : لأنه يحتمل أن يكون قدّر في « يزيد » الشياع ، فصار نكرة ، ثم أدخل عليه (أل) للتعريف . فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و (أل) زائدة فيه ، كما زعم من مثّل به .

وهكذا يضعّف ابن هشام هنا الاحتجاج بهذا البيت سواء كانت (أل) في « يزيد » للتعريف أو أنها زائدة !

ولكن ابن هشام استدل بهذا البيت في أوضح المسالك[2] على اعتبار (أل) فيه زائدة ، وقال بأن الممنوع من الصرف يجر بالكسرة إذا دخلته (أل) معرّفة نحو « في المساجد » أو موصولة نحو ﴿ **كالأعمى والأصم** ﴾[3] أو زائدة كقوله :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً

---

(١) شرح قطر الندى ص ٧٢ .

(٢) أوضح المسالك ١/٧٣ .

(٣) سورة هود آية ٢٤ .

كما استشهد به مرة أخرى في أوضح المسالك[1] على أن (أل) في « يزيد » زائدة للضرورة .

وكذلك استشهد ابن هشام في المغني[2] بهذا البيت على أن (أل) فيه زائدة غير لازمة خاصة بالشعر . كما ذكر احتمال أن تكون (أل) فيه للتعريف وأن « يزيد » نكّر ثم أدخلت عليه (أل) .

(١٦) أداة التعريف (أل) أم (اللام) وحدها ؟

عرض ابن هشام في شرح القطر لهذه المسألة من غير أن يختار فيها رأياً ، فقال : والمشهور بين النحويين أن المعرّف (أل) عند الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه .. وزعم ابن مالك أنه لاخلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرّف (أل) ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية ؟ واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه .

ثم قال ابن هشام : وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاثة مذاهب ؛ أحدها: أن المعرّف (أل) والألف أصل ، والثاني : أن المعرّف (أل) والألف زائدة . الثالث : أن المعرّف اللام وحدها . والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء[3] .

قال الشيخ خالد : وأسقط مذهباً رابعاً ، وهو أن المعرّف الهمزة وحدها،

---

(١) أوضح المسالك ١/١٨٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ٥٢ .

(٣) شرح قطر الندى ١٥٥ .

واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرّد[(١)] .

ويبدو أن ابن هشام اختار في بعض مصنفاته أن المعرّف اللام وحدها ، وهو مذهب سيبويه . قال الفاكهي : « اختاره المصنف (يعني ابن هشام) في حواشيه ، وقال إنه من الحسن بمكان ، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه ، ولكنه رجّح في الجامع قول الخليل »[(٢)] .

قال في الجامع الصغير ، في باب المعرّف بالأداة : وهي (أل) لا اللام فقط[(٣)] .

واختار مذهب الخليل أيضاً في أوضح المسالك ، فقال في باب المعرّف بالأداة : وهي (أل) لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه ، وليست الهمزة زائدة ، خلافاً لسيبويه[(٤)] .

وابن هشام هنا متابع لابن مالك ، فقد نقل عبارته في التسهيل إذ قال في باب المعرّف بالأداة : وهي (أل) لا اللام وحدها ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وقد تخلفها أم ، وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه[(٥)] .

ثم فصّل ابن مالك في الشرح وأطال فيه ، وصحّح مذهب الخليل ، قال: لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر[(٦)] .

---

(١) التصريح ١/١٤٨ .
(٢) مجيب الندا ١/٢٢٧ .
(٣) الجامع الصغير ٣٧ .
(٤) أوضح المسالك ١/١٧٩ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٤ وما بعدها .

(١٧) هل يعدّ « العموم » رابطاً لجملة الخبر بالمبتدأ ؟

ذكر ابن هشام في شرح القطر أن جملة الخبر ترتبط بالمبتدأ برابط من أربعة ، وهي : الضمير والإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه والعموم . ومثّل للعموم بنحو : زيدٌ نِعْمَ الرجلُ . قال : فزيد مبتدأ ، ونعم الرجل جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم ، وذلك لأن (أل) في الرجل للعموم ...[١] .

وكذلك فعل في شرح اللمحة[٢] ، وفي أوضح المسالك[٣] .

وقد فصّل في مغني اللبيب فجعل روابط الجملة بالخبر عشرة ، قال : والخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو : زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ ، وقوله :

فأما الصبرُ عنها فلا صبرا

ثم اعترض ابن هشام على هذا الرابط ، وقال : كذا قالوا ، ويلزمهم أن يجيزوا : زيدٌ مات الناس ، وعمروٌ كلُّ الناس يموتون ، وخالدٌ لا رجل في الدار. أما المثال فقيل : الرابط إعادة المبتدأ بمعناه ، على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة ، وعلى القول بأن (أل) في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس . وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مراداً ، إذ المراد أنه لا صبر له عنها ، لأنه لاصبر له عن شيء[٤] .

---

(١) شرح قطر الندى ١٦٣ - ١٦٤ . وانظر التعليقة المفيدة ٣٩٧ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٣٣٦/١ وما بعدها .

(٣) أوضح المسالك ١٩٩/١ .

(٤) مغني اللبيب ٥٥٤ .

(١٨) ماحكم حذف خبر المبتدأ بعد لولا ؟

ذهب ابن هشام في قطر الندى[١] إلى أنه يجب حذف الخبر قبل جواب لولا ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لولا أنتم لكنّا مؤمنين** ﴾[٢] ، ولم يفصّل في المسألة ولكنه فصّل في هذه المسألة في شرح اللمحة[٣] ، وجعلها على ثلاثة أنواع ؛ فإن كان الخبر كوناً مطلقاً وجب حذفه ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك . وإن كان كوناً خاصاً ودلّ عليه دليل فالحذف على سبيل الجواز ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ **لولا أنتم لكنا مؤمنين** ﴾ أي لولا أنتم أضللتمونا . وإن كان كوناً خاصاً ولم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر لهدمتُ الكعبة وأعدتُها على قواعد إبراهيم » .

وكذلك فعل ابن هشام في أوضح المسالك[٤] ، وجعل من جواز الوجهين قول المعرّي :

يُذيبُ الرّعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ   فلولا الغمدُ يُمْسكُه لسالا

وذهب إلى هذا الرأي أيضاً في المغني[٥] ، ثم قال : ولحّن جماعة ممن أطلق

---

(١) شرح قطر الندى ١٧٤ .

(٢) سورة سبأ آية ٣١ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٣٤١/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٢١/١ .

(٥) مغني اللبيب ٣٠٢ .

وجوب حذف الخبر المعرّي في قوله في وصف سيف :

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمدُ يمسكُه لسالا

ثم قال ابن هشام : وليس بجيّد ، لاحتمال تقدير « يمسكه » بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ، ثم حذف أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة ...

ويبدو تأثر ابن هشام واضحاً بابن مالك الذي سبق إلى تفصيل هذه المسألة في شرح التسهيل ، ثم قال[1] : وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهب الرمّاني والشجري والشلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس .

وقد تابع الناظمَ على ذلك ولدُه في شرح الألفية ، عند قول ابن مالك :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتمٌ ....

فذكر ابن الناظم أن خبر المبتدأ يحذف وجوباً بعد لولا الامتناعية ، بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ ، نحو : لولا زيدٌ لزرتك ، ثم قال : فإن لم يدل على ذلك دليل وجب ذكره ، كقول الزبير رضي الله عنه :

ولولا بنوها حولها لخبطّتها كخبطةِ عصفور و لم أتلعثمِ

وقوله ﷺ : « لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فجعلت لها بابين » . وإن دل عل ذلك دليل جاز ترك الخبر وذكره ، كقول أبي العلاء المعرّي :

يُذيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يمسِكُه لسالا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٦ .

ولو قيل في الكلام : لولا الغمد لسالا ، لصحَّ ...[1] .

قال ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم وهو يشرح بيت المعرّي : معناه: إن سيف هذا الممدوح تهابه السيوف كما أن هذا الممدوح تهابه الرجال ، حتى إن السيوف يذوب حديدها ، فلولا أغمادها تمسكها لسالت... والخبر قوله « يمسكه » .

ثم قال : وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد ، بل للتمثيل ، لأن المعرّي لا يحتج بشعره ، وقد لحنّه في هذا البيت القائلون بوجوب حذف الخبر بعد لولا . ويمكن تخريجه على غير الخبر ، وهو أن يكون الأصل : أن يمسكه ، وتكون أنْ وصلتها بدل اشتمال من الغمد ، ثم حذف أن ورفع الفعل[2] .

فيكون كلام ابن هشام هنا موافقاً لكلامه في المغني .

(١٩) بِمَ يتعلق الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؟

قال ابن مالك في باب المبتدأ والخبر :

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفِ جرّ ناوين معنى كائن أو استقرّ

ذكر ابن هشام في قطر الندى أن الخبر يقع ظرفاً وجاراً ومجروراً ، وتعلُّقهما بمستقر أو استقرّ محذوفين . ولم يرجح ابن هشام أحد التقديرين .

قال في شرح القطر[3] : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً كقوله تعالى :

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٤٨ .

(٢) تخليص الشواهد ٢٠٩ .

(٣) شرح قطر الندى ١٦٥ .

﴿ **والركبُ أسفلَ منكم** ﴾[1] ، وجاراً ومجروراً كـ ﴿ **الحمد لله رب العالمين** ﴾[2] ، وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقرٌ أو استقرّ . والأول اختيار جمهور البصريين ، وحجّتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً . والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري ، وحجّتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

وكذلك فعل ابن هشام في شرح اللمحة[3] ، فذكر الرأيين وحجّة كلٍّ منهما من غير أن يرجّح أحدهما .

واختار ابن هشام في أوضح المسالك مذهب البصريين ، فقال[4] : ويقع الخبر ظرفاً نحو ﴿ **والركبُ أسْفَلَ منكم** ﴾ ومجروراً نحو ﴿ **الحمد لله** ﴾ ، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف ، وأن تقديره كائن أو مستقرّ، لا كان أو استقرّ .

ولكن ابن هشام في مغني اللبيب ـ في أحكام شبه الجملة من الباب الثالث ـ ذهب إلى اختلاف التقدير باختلاف المعنى ، قال[5] : والحقّ عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى ، كما سأبيّنه .

---

(١) سورة الأنفال آية ٥٢ .

(٢) سورة الفاتحة آية ١ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ١/٣٣٨ .

(٤) أوضح المسالك ١/٢٠٠ .

(٥) مغني اللبيب ٤٩٩ .

ثم بيّنه في باب الخبر فقال : وأما نحو : زيد في الدار ، فيقدّر كوناً مطلقاً، وهو كائن أو مستقر ، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : الصومُ اليومَ أو في اليوم ، والجزاءُ غداً أو في الغد .ويقدّر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضيّ هذا هو الصواب . وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضربي زيداً قائماً ، إن التقدير : إذ كان ، إن أريد المضي ، أو إذا كان إن أريد به المستقبل ، ولا فرق . وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال .

قال حفيده في حاشيته على أوضح المسالك بعد أن نقل كلامه في المغني : « وهو مخالف لما ذكر هنا »(١) ، أي في أوضح المسالك .

(٢٠) « لا » العاملة عمل ليس هل يكون اسمها معرفة ؟

اشترط ابن مالك في إعمال « لا » عمل ليس أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، فقال في الألفية :

في النكرات أُعملتْ كليس « لا »

وكذلك اشترط ابن هشام في شرح القطر أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، قال(٢) : ولهذا غُلّط المتنبي في قوله :

إذا الجودُ لم يُرْزقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

وقال في الجامع الصغير(٣) : وتختص بالنكرات على الأصح .

---

(١) حاشية الحفيد على أوضح المسالك ـ مخطوطة القدس .

(٢) شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٣) الجامع الصغير ٥٨ .

وفي أوضح المسالك[1] اشترط أن يكون المعمولان نكرتين . وكذلك في شرح اللمحة[2] ، وذكر أنهم لحّنوا المتنبي في البيت السابق .

وفي شرح الشذور[3] اشترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، ولكنه أجاز بقلّة إعمالها في معرفة ، قال : وربما عملت في اسم معرفة ، كقوله :

أنكرتُها بعد أعوام مَضَيْنَ لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

وجعل من هذا قول المتنبي :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

وفي المغني[4] ذهب ابن هشام إلى أنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً لابن جنّي وابن الشجري ، قال : وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة [الجعدي] :

وحلّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغياً سواها ولا عن حبِّها متراخيا

وعليه بنى المتنبي قوله : (إذا الجود ...)

وابن هشام يشير إلى قول ابن الشجري في أماليه[5] : وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين إعمال لا في المعرفة في قوله : (إذا الجود ...) . ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ..

---

(١) أوضح المسالك ٢٨٤/١ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٤٣/٢ .

(٣) شرح شذور الذهب ١٩٧ .

(٤) مغني اللبيب ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، تحقيق د. محمود الطناحي .

وفي شرح الشواهد[1] قال ابن هشام : قيل وقد تعمل في اسم معرفة . واستدل ببيت النابغة الجعدي ، ثم قال[2] فيه : وحمله بعضهم على ظاهره ، فأجاز عملها في اسم معرفة ، وهو قول أبي الفتح في كتاب التمام ، وابن الشجري . وعلى ذلك يتخرّج قول المتنبي (إذا الجود ...) .

ولكن ابن هشام ذهب إلى أن الأولى في بيت النابغة أن يؤوّل على أن الأصل : لا أُوجد باغياً ...

ولعل ابن هشام في هذا متأثر بابن مالك الذي قال في شرح الكافية[3] : ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال، تقديره : لا أُرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل .

وفي التسهيل قال ابن مالك في إعمال لا عمل ليس: ورفعُها معرفة نادر.

وقال في الشرح[4] : « وشذّ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي :

وحلت سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها ...

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

والقياس على هذا سائغ عندي » .

---

(١) تخليص الشواهد ٢٩٤ .

(٢) تخليص الشواهد ٢٩٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ .

(٢١) هل يجيء خبر « عسى » مفرداً ؟

قال ابن مالك :

ككان « كاد وعسى » لكنْ نَدَر　　　غيرُ مضارع لهذين خبَرْ

كاد وأخواتها تعمل عمل كان ، إلا أن خبرها غالباً يجب كونه جملة .

قال ابن هشام في أوضح المسالك[١] : وشذّ مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى، كقوله :

فأُبْتُ إلى فهمٍ وما كِدْتُ آيبا

وقولهم « عسى الغُوَيْرُ أبْؤسا » .

وفي المغني[٢] جعل ابن هشام من الأقل استعمال خبر عسى مفرداً ، واستدل له بقول الشاعر :

أكثرْتَ في اللَّوْم مُلحّاً دائما　　　لا تُكثرنْ إني عسيتُ صائما

وقوله في المثل : « عسى الغوير أبؤسا » .

ثم استدرك ابن هشام على هذا الرأي ،وقدّر الخبر مضارعاً لكان محذوفاً، فقال : كذا قالوا ، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر ، أي يكون أبؤسا ، وأكون صائما ؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي ...

ولكن ابن هشام في شرح الشواهد[٣] خالف ما ذهب إليه في المغني ،

---

(١) أوضح المسالك ٣٠٢/١ .

(٢) مغني اللبيب ١٦٤ .

(٣) تلخيص الشواهد ٣٠٩ .

واختار وجهاً آخر . قال : ربما جاء خبر « عسى وكاد » اسماً مفرداً ، فالأول كقولهم في المثل « عسى الغوير أؤسا » . وقوله :

أكثرت في العذل ملحاً دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

والثاني كقوله :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا

ثم شرح ابن هشام المثل المذكور وبين معناه ، ونقل أصله عن الصحاح[1] ، قال الأصمعي : أصله أنه كان غارٌ فيه ناس فانهار عليهم ، أو أتاهم فيه عدو فقتلوهم ،فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر .

ثم ذكر ابن هشام في إعراب (أبؤسا) وجوهاً متعددة ، واختار أن يكون مفعولاً مطلقاً ، قال : واختلف في ناصب (أبؤسا) ؛ فعند سيبويه وأبي علي أنه « عسى » ، وأن ذلك من مراجعة الأصول . وقال ابن الأعرابي بـ « صُيِّر » محذوفة . وقال الكوفيون : التقدير : أن يكون أبؤسا ... وقيل التقدير : يكون أبؤسا ، وفيه مجيء الفعل بعد عسى بغير أن ، وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل . وقيل التقدير : عسى الغوير يأتي بأبؤس ، وفيه ترك أن وإسقاط الجار توسعاً .

ثم لخّص ابن هشام هذه الأقوال فقال : وتلخّص أن (أبؤسا) خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به . **وأحسن من ذلك كلّه** أن يقدر ييأسُ أبؤسا ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، ويكون مثل قوله تعالى : ﴿ **فطفق**

---

(١) الصحاح (غور) .

مسحاً ﴾[1] ، أي يمسح مسحاً .

وأما قول الشاعر : (إنّي عسيت صائما) ، قال ابن هشام[2] : الشاهد في قوله « صائما » فإنه اسم مفرد جيء به خبراً لعسى ، كذا قالوا ، والحقُّ خلافه ، وأن عسى هنا فعل تام خبريّ ، لا فعل ناقص إنشائي ... وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائما ، فصائماً خبر لكان ، وأن والفعل مفعول لعسى ..

قال الشيخ يس معقباً على تخالف الرأي عند ابن هشام بين المغني وشرح الشواهد : واعترض في الشواهد ما صوّبه في المغني بأن فيه مجيء الخبر بعد عسى بغير أن ، وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل[3] .

(٢٢) هل يجيء اسم فاعل من « كاد » الناقصة ؟

قال ابن مالك في باب أفعال المقاربة من الكافية الشافية :

واستعملوا مضارعاً لأوْشكا   وكاد ، واحفظ كائداً وموشكا

وقال في شرحها[4] : أفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي ، إلا كاد وأوشك ، فإنهما استعملا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً ، واستعمل منهما اسم فاعل قليلاً . فشاهد كائد قول كثيّر :

---

(١) سورة ص آية ٣٣ .

(٢) تلخيص الشواهد ٣١٤ .

(٣) حاشية يس على التصريح ٢٠٤/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤٥٩/١ .

وكدْت وقد جالتْ من العين عَبْرةٌ سما عـائدٌ منها وأسْبَل عائدُ

أمـوت أسىً يـوم الرِّجـام وإنني يقيـناً لَـرَهْـنٌ بالذي أنا كـائدُ

وقال ابن مالك في التسهيل[1] : « واستعمل مضارع كاد وأوشك ، وندر اسم فاعل أوشك وكاد » .

وقال في العمدة[2] : « وندراستعمال اسم الفاعل من أوشك ... وأندر منه استعمال فاعل كاد في قول كثّير » (وذكر البيتين) .

ولكن يبدو أن ابن مالك رجع عن رأيه في جواز استعمال اسم الفاعل من كاد ، فلم يذكره في الألفية حين قال :

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غير ، وزادوا مُوْشكا

ورجع عن رأيه أيضاً في المتن من شرح التسهيل ، بل أسقطه منه واكتفى بقوله : « وندر اسم فاعل أوشك » . وقال في شرحه[3] : « وشذّ استعمال اسم فاعل أوشك .. » .

ولم يشر في شرح التسهيل إلى اسم الفاعل من كاد ، مع أنه ورد في نسخ التسهيل، وذكره غيره من شرّاح التسهيل ، كابن عقيل[4] والسلسيلي[5]، والدماميني[6]،

---

(١) التسهيل لابن مالك ص ٦٠ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٨٢٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٠١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٣٠٤ .

(٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/٣٥٠ .

(٦) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣/٣١٤ .

والدلائي[1] مما يدل على وروده في أصل التسهيل .

كما ذكره أبو حيان بنصه في الارتشاف فقال[2] : « وندر اسم فاعل أوشك وكاد ... » واستدل له .

هذا موقف ابن مالك من المسألة ، أجازها ثم رجع عنها . فماذا كان موقف ابن هشام ؟

نقل ابن هشام عن ابن مالك جواز استعمال اسم الفاعل من « كاد » ، قال في باب أفعال المقاربة من أوضح المسالك[3] : واستُعمل اسم فاعل لثلاثة ، وهي « كاد » قاله الناظم وأنشد عليه :

.... وإنني يقيناً لَرَهْنٌ بالذي أنا كائد

ثم خطّأ ابن هشام رواية ابن مالك للبيت ، وأنكر مجيء (كائد) فيه فقال[4] : والصواب أن الذي في البيت الأول (كابِد) ـ بالباء الموحّدة ـ من المكابدة والعمل ، وهو اسم غير جار على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثيّر .

وفي شرح شواهد ابن الناظم[5] أجاز ابن هشام استعمال اسم الفاعل من كاد ، وصرّح بنقله المسألة عن ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، واستدلاله

---

(١) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١٣٣٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٦/٢ .

(٣) أوضح المسالك ٣١٨/١ .

(٤) أوضح المسالك ٣٢٢/١ .

(٥) تخليص الشواهد ٣٣٦ .

بقول الشاعر :

أموت أسىً يوم الرِّجام وإنني   يقيناً لرهن بالذي أنـا كـائـدُ

فابن هشام يثبت هنا مجيء اسم الفاعل من كـاد ، وينقض ما ذكره في أوضح المسالك . ويصوّب رأي ابن مالك في الكافية الشافية ، على الرغم من رجوع ابن مالك عنه في الألفية والتسهيل .

قال ابن هشام[1] : وقوله « كائد » أنشده الناظم بالهمزة المبدلة عن عين كاد ، كما تقول : قام فهو قائم . وإنما أنشده يعقوب بن إسحاق السِّكِّيت في شرح ديوان كثيِّر بالباء الموحدة ، وقال الكابد العامل ، أي إنني لرهن بعملي ...

ثم قال ابن هشام : وكأن الناظم ارتاب بعد ذلك في البيت ، ولهذا لم يذكر في التسهيل[2] مجيء كائد ، ولا في الخلاصة ، بل غيّر فيها قوله في الكافية « وكاد واحفظ كائداً وموشكا » إلى قوله « وكاد لا غير وزادوا موشكا » .

ثم صوّب ابن هشام رأي ابن مالك في الكافية فقال[3] : « وبعد ، فالظاهر ما أنشده الناظم ، وكنت أقمت مدّة على مخالفته ، وذكرتُ ذلك في توضيح الخلاصة ، بل اتضح لي أن الحقَّ معه ، لأن الشاعر قال :

وكِدْتُ وقد جالت من العينِ عَبْرَةٌ   سما عـانـدٌ منها وأسبل عـانـدُ

أموتُ أسىً ...

---

(١) تخليص الشواهد ٣٤٠ .

(٢) أقول : بل ذكره في التسهيل ، ولكنه أسقطه منه عند شرحه .

(٣) تلخيص الشواهد ٣٤١ .

فقوله (وكدت) خبره قوله (أموت) وما بينهما اعتراض، وكأنه قال: « كدت أموت ، ولا بد لي يقيناً من هذا الأمر الذي أنا كائد ألابسه الآن.. ».

وهكذا يكون ابن هشام قدمنع المسألة أولاً في أوضح المسالك ثم أجازها في تخليص الشواهد .

قال الشيخ خالد[1]: « وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيراً، فقال في شرح الشواهد : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنت أقمت مدة على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي أن الحق معه » .

قال يس معقباً : إلا أنه لم يغير ما وقع هنا ، لأنه كان قد شاع هذا الكتاب .

(٢٣) مانوع « ما » في قوله تعالى : ﴿ إنما صنعوا كيد ساحر ﴾ ؟

اختلف موقف ابن هشام من « ما » في الآية المذكورة ، فجعلها في شرح القطر اسميّة موصولة ، فقال[2] : « وقولي « ما الحرفية » احتراز عن « ما » الاسمية ، فإنها لا تُبطل عملها ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **إنّما صَنعوا كَيْدُ ساحر** ﴾[3] ، فما هنا اسم بمعنى الذي ، وهو في موضع نصب بإنَّ ، وصنعوا: صلة . والعائد محذوف ، وكيدُ ساحر : الخبر . والمعنى : إن الذي صنعوه كيدُ ساحر » .

وابن هشام في شرح الشذور أجاز أن تكون « ما » في الآية **موصولة**

(١) تخليص الشواهد ٣٤١ .
(٢) شرح قطر الندى ٢١١ .
(٣) سورة طه آية ٦٩ .

ومصدرية ، قال[1] : « ما » في قوله تعالى : ﴿ **إنما صنعوا كيد ساحر** ﴾ هي موصولة بمعنى الذي ، و« صنعوا » صلته ، والعائد محذوف أي إن الذي صنعوه، و « كيد » خبر . ويجوز أن تقدّرها موصولاً حرفياً ، فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر ، ولا تحتاج حينئذٍ إلى تقدير عائد ، وليس لك أن تقدّرها حرفاً كافاً ، مثله في قوله تعالى : ﴿ **إنما الله إله واحد** ﴾[2] لأن ذلك يوجب نصب « كيد » على أنه مفعول « صنعوا » .

وقال في موضع آخر أيضاً[3]: وقوله تعالى: ﴿ **إنما صنعوا كيد ساحر** ﴾ يحتملهما ، أي إن الذي صنعوه ، أو إن صُنْعهم ، وعلى التأويلين جميعاً فإنها عاملة ، واسمها في الوجه الأول « ما » دون صلتها ، وفي الوجه الثاني الاسم المنسبك من « ما » وصلتها .

ولكن ابن هشام في المغني أجاز أن تكون « ما » في الآية **موصولة ومصدرية وكافة** ، قال[4] : فمن رفع « كيد » فإن عاملة و « ما » موصولة ، والعائد ، محذوف ، لكنه محتمل للاسمي والحرفي ، أي إن الذي صنعوه ، أو إن صُنْعهم . ومن نصب ـ وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم ـ فما كافة .

وقد أجاز أبو البقاء العكبري في إعراب القرآن الوجوه الثلاثة السابقة في « ما »[5] .

---

(١) شرح شذور الذهب ١٩ ـ ٢٠ .

(٢) سورة النساء آية ١٧١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٨٠ .

(٤) مغني اللبيب ٣٤١ .

(٥) التبيان ٨٩٧ .

(٢٤) هل « ما » كافّة لـ « لكنّ » في قول الشاعر :

فوا لله ما فارقتكم قالياً لكم ولكنّ ما يُقضَى فسوف يكون ؟

إذا اقترنت « ما » الحرفية بإنّ وأخواتها كفّتها عن العمل ، إلا ليت ، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال .

واستدل ابن هشام في شرح القطر[1] وشرح اللمحة[2] على اقتران «ما» الكافة بلكنّ بقول الشاعر :

فوا لله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يُقضى فسوف يكون

وقد وهم ابن هشام في جعل « ما » هذه كافة ، فاستدرك عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح القطر ، وقرر أن « ما » هذه موصول اسمي ، فقال[3] : « إن المؤلف - أي ابن هشام - قد توهم أن « ما » هذه كافة، وأنها دخلت على « لكن » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية ، وقد تابعه الأشموني على هذا . وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل « ما » هذه موصول اسمي هو اسم « لكن » كما قررناه في عبارة الإعراب ، و « لكن » هنا عاملة النصب والرفع ، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله . وصواب الإنشاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس :

---

(١) شرح قطر الندى ٢٠٨ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٥١/٢ .

(٣) شرح قطر الندى / حاشية ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ   وقد يُدرك المجدَ المؤثّلَ أمثالي

فإن « ما » في هذا البيت زائدة ، وقد كفت « لكن » عن العمل ، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية ـ وهي جملة أسعى مع فاعله المستتر فيه ـ وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إنّ وأخواتها من كتاب أوضح المسالك » .

والشيخ محيي الدين رحمه الله ـ يشير بذلك إلى ما ورد في كتاب أوضح المسالك ، عند اتصال « ما » الزائدة بإن وأخواتها ، وأنها تكفها عن العمل .

قال ابن هشام[1] : « بخلاف قوله : ولكنما يُقضى فسوف يكون » .

يعني أن ابن هشام يرى في أوضح المسالك أن « ما » في هذا الشاهد ليست كافة .

ولتحقيق هذه المسألة عند ابن هشام أرى أنه عند تصنيفه لأوضح المسالك كان على رأيه في شرح القطر وشرح اللمحة من الاستشهاد بهذا البيت على أنّ « ما » زائدة كافة ، ودليلي على ذلك أن معمّراً المكي (٨٩٧ هـ) نص في شرح قطر الندى[2] على أن ابن هشام مثّلَ في شرح القطر وفي أوضح المسالك لاقتران « ما » الكافة بـ « لكن » بقوله : ولكنَّ ما يُقضى فسوف يكون ، ثم استدرك معمّر على هذا التمثيل وقال : « فيه شيء ، فإن

---

(١) أوضح المسالك ٣٤٧/١ .

(٢) التعليقة المفيدة ٤٤٩/١ .

« ما » فيه موصولة لا كافة ، بدليل دخول الفاء بعدها ، وعود الضمير المستتر في يُقضى عليها » .

وبدو لي أن ابن هشام عاد بعد ذلك ورجع عن الاستدلال لما الكافة بهذا البيت فأضاف كلمة « بخلاف » إلى بعض النسخ من أوضح المسالك ، ليبيّن أن « ما » في البيت ليست كافة .

والدليل على ذلك قول الشيخ خالد الأزهري[1] : « ويوجد في غالب النسخ **إسقاط لفظة بخلاف** ، وليس بجيد ، والمعتمد إثباتها .. » .

وقول الفاكهي في شرح القطر[2] : « ووقع في الشرح - أي شرح القطر لابن هشام - وفي بعض نسخ الأوضح الاستشهاد بقوله : (ولكن ما يقضى فسوف يكون) لما الكافة ، وهو غير ظاهر » .

ويظهر أن ابن هشام رجع عن الاستشهاد بهذا البيت على أن « ما » كافة ، بدليل أننا لا نرى أثراً لهذا الشاهد في مصنفات ابن هشام الأخرى كشرح الشذور والمغني وتخليص الشواهد .

---

(١) التصريح ١/٢٢٥ .

(٢) مجيب الندا ٢/ ٣٠ - ٣١ .

(٢٥) تعليق أفعال القلوب عن العمل باللام

من أحكام أفعال القلوب التعليق . وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاًّ لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها[١] .

وابن هشام في شرح القطر[٢] وشرح الشذور[٣] وأوضح المسالك[٤] ذكر من المعلّقات لام الابتداء ، ومثّل لها بقوله تعالى : ﴿ **ولقد علموا لَمَن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق** ﴾[٥]. ولام القسم ، ومثّل لها بقول الشاعر:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيّتي إن المنايا لا تطيش سهامها

وفصّل ابن هشام المسألة في شرح الشواهد[٦] ، وذكر أن « علمت » في البيت محتملة لوجهين : أحدهما أن تكون معلّقة ، كما ذكر الشارح ـ أي ابن الناظم[٧] ـ فيكون « لتأتين » جواباً لقسم محذوف ، وجملتا القسم والجواب في موضع نصب بالفعل المعلّق .

والثاني : أن تكون أجريت لإفادتها تحقيق الشيء وتوكيده مجرى القسم، وعلى هذا فلا قسم مقدر ، والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها القسم ، ويخرج البيت عن الدليل .

---

(١) شرح قطر الندى ٢٤٥ .

(٢) شرح قطر الندى ٢٤٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٣٦٥ .

(٤) أوضح المسالك ٦٠/٢ .

(٥) سورة البقرة آية ١٠٢ .

(٦) تخليص الشواهد ٤٥٣ .

(٧) شرح الألفية لابن الناظم ٧٨ .

ثم قال ابن هشام : ويأتي الوجهان في الآية الكريمة أيضاً .

والوجه الثاني هو مذهب سيبويه ، وهو أن تكون من أفعال القسم ، ولذلك قال في البيت المذكور : كأنه قال : والله لتأتينّ[1] .

وإلى هذا الرأي ذهب الرضي في شرح الكافية ، فقال في البيت المذكور: فإنما أجرى « لقد علمت » مجرى القسم لتأكيده للكلام ، لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة ، وفي علمت معنى التحقيق[2] .

وقال البغدادي في توضيح الشاهد المذكور عند الرضي : أنشده على أن علم نزّل منزلة القسم ، فيكون جملة لتأتين جواب القسم الذي هو علمت ، وحينئذٍ تخرج عما نحن فيه ، فلا تقتضي معمولاً ولا تتصف بعمل ولا تعليق ولا إلغاء .

ثم ذكر البغدادي التوجيه الآخر ، فقال : ويجوز أن تبقى علم هنا على بابها ، وتكون معلقة بلام القسم ، فيكون جملة « لتأتين منيّتي » جواباً لقسم محذوف تقديره : ولقد علمت والله لتأتين منيتي ، وجملتا القسم والجواب في موقع نصب بعلمت المعلق[3] .

وهذا الذي ذكره البغدادي عين ما ذكره ابن هشام في شرح الشواهد . ثم قال البغدادي[4] : والسابق إلى تجويز الوجهين في الآية والبيت ابن جني في

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/١١٠ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨١ .

(٣) خزانة الأدب ٩/١٥٩ .

(٤) خزانة الأدب ٩/١٦٠ .

سرّ الصناعة[1] .

فيكون ابن جني قد سبق ابن هشام في تجويز الوجهين .

(٢٦) ما تقدير المحذوف في قوله تعالى :
﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾؟

ذكر ابن هشام في أوضح المسالك أنه يجوز بالإجماع حذف المفعولين لأفعال القلوب اختصاراً ، أي لدليل ، ومثّل على ذلك بقوله تعالى : **﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾**[2] . قال أي تزعمونهم شركائي[3] .

وفي شرح الشذور ذكر ابن هشام القاعدة ومثل لها بالآية السابقة ، وقال : أي تزعمونهم شركاء[4] .

ولكنه استدرك على هذا التقدير ، فقال : كذا قدّروا ، والأحسن عندي أن يقدر : أنهم شركاء ، وتكون أنَّ وصلتها سادّة مسدّهما ، بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى : **﴿ وما نرى معكم شُفَعاءَكم الذين زَعَمْتُم أنَّهم فيكم شركاء ﴾**[5] . ولعلّ هذا مما يرجح أن ابن هشام صنف شرح الشذور بعد أوضح المسالك .

واستشهد ابن هشام بالآية السابقة أيضاً في المغني ، في الباب الخامس ،

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ٣٩٨ - ٤٠١ .

(٢) سورة القصص آية ٦٢ ، ٧٤ .

(٣) أوضح المسالك ٢/٦٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ٣٧٧ .

(٥) سورة الأنعام آية ٩٤ .

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، وجعل الجهة السابعة : أن يحمل كلاماً على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ، قال : وله أمثلة . وجعل الخامس منها قولهم في ﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ أن التقدير تزعمونهم شركاء .

قال ابن هشام[1] : والأولى عندي أن يقدر تزعمون أنهم شركاء ، بدليل ﴿ وما نرى معكم شُفَعاءَكم الذين زَعمتم أنّهم فيكم شُركاء ﴾ ولأن الغالب على « زعم » أن لا يقع على المفعولين صريحاً ، بل على أن وصلتها ، و لم يقع في التنزيل إلا كذلك .

وقد أشار إلى رأي ابن هشام هذا حفيده في حاشيته على أوضح المسالك[2] ، ويس الحمصي في حاشيته على التصريح[3] .

(٢٧) ما حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً مفصولاً عن فعله بإلا ؟

إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث ، وهو منفصل عن العامل بغير إلا ، جاز أن تلحق العامل تاء التأنيث ، كقولك : حضرت القاضيَ امرأةٌ ، ويجوز : حضر القاضيَ امرأةٌ . والأول أفصح[4] .

فإن كان الفاصل إلا فقد أوجب ابن هشام في شرح القطر ترك التاء .

---

(١) مغني اللبيب ٦٥٨ .

(٢) حاشية الحفيد على أوضح المسالك ورقة ٣١ مخطوطة القدس .

(٣) حاشية يس على التصريح ١/٢٥٩ .

(٤) شرح قطر الندى ٢٥٣ .

قال : وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « ما قام إلا هندٌ » الوجهان ، ويترجح التأنيث ، كما في قولك : « حضر القاضيَ امرأةٌ » ، ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر ، لأن ما بعد إلا ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدّر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مذكّر ، فلذلك ذكّر العامل ، والتقدير : ماقام أحدٌ إلا هند(١) .

وإلى هذا الرأي ذهب ابن هشام في شرح اللمحة ، وفي أوضح المسالك . قال في شرح اللمحة(٢) : وإن كان الفاصل إلا فالحذف واجب ، نحو : ما قام إلا هند ، وفاقاً للبصريين ، لأن التقدير : ما قام أحدٌ إلا هند .

فأما قوله :

طوى النّحزُ والأجرازُ ما في غُروضها

فما بقيت إلا الضلوع الجراشعُ

فضرورة .

وقال في أوضح المسالك(٣) : إن كان الفاصل إلا فالتأنيث خاص بالشعر، نصّ عليه الأخفش .. وجوزه ابن مالك في النثر ، وقرئ ﴿ **إن كانت إلا صيحةٌ** ﴾(٤) ، ﴿ **فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم** ﴾(٥) .

---

(١) شرح قطر الندى ٢٥٤ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٣٦١/٢ .

(٣) أوضح المسالك ١١٦/٢ .

(٤) سورة يس آية ٢٩ .

(٥) سورة الأحقاف آية ٢٥ .

ولكن ابن هشام في شرح الشذور أجاز التأنيث ، وإن جعله مرجوحاً ، قال[1] : وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بإلا ، كقولك : ماقام أحدٌ إلا هند ، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى، لأن التقدير : ما قام أحدٌ إلا هند ، فالفاعل في الحقيقة مذكّر ، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ... والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم : ﴿ **إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ** ﴾ برفع (صيحة) ، وقراءة جماعة من السلف ﴿ **فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم** ﴾ ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق .

ثم قال : وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر ، وهو محجوج بما ذكرنا .

ويبدو أن ابن هشام في شرح الشذور تبع ابن مالك بقوله في الألفية :

والحذف مع فصلٍ بإلا فُضّلا   كما زكا إلا فتاةُ ابن العلا

وقوله في شرح التسهيل[2] : .. وأن الفصل إن كان بغير إلا فلحاق التاء أجود ، وأن كان بإلا فإسقاطها أجود . وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر ، كقول الراجز :

ما برئتْ من ريبة وذمِّ   في حرْبنا إلا بناتُ العمِّ

والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكنه على ضعف ، ومنه قراءة مالك ابن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه : ﴿ **فأصبحوا لا تُرى إلا**

---

(١) شرح شذور الذهب ١٧٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢ .

مساكنُهم ﴾ . ذكرها أبو الفتح بن جني[1] ، وقال إنها ضعيفة في العربية .

(٢٨) ماحكم ترتيب المفعول مع الفاعل إن كان الفاعل ضميراً متصلاً ؟

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول به ، وقد يعكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكل ذلك جائز وواجب[2] .

وقد ذهب ابن هشام في القطر إلى أنه يجب تأخير المفعول عن الفاعل في مواضع منها إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً نحو : ضربتُ زيداً[3] .

ولكن ابن هشام أغفل هذا الموضع في شرح القطر .

وفي أوضح المسالك ذهب ابن هشام إلى وجوب تأخير المفعول أو تقديمه على الفعل[4] . فتقول : ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ . واعترض على ابن مالك لأن كلامه يوهم امتناع التقديم بقوله في الألفية :

وأخِّر المفعول إن لبسٌ حُذِر أو أضمر الفاعل غير منحصرْ

قال معمّر المكي في شرح القطر[5] : وقد اعترض المصنف ـ أي ابن هشام ـ على ابن مالك في الأوضح بمثل ذلك ، ووقع فيه هنا ـ أي في القطر ـ فسبحان من لا يعتريه سهو ولا نسيان .

---

(١) المحتسب ٢/٢٦٦ .

(٢) أوضح المسالك ٢/١١٩ .

(٣) شرح قطر الندى ٢٥٦ .

(٤) أوضح المسالك ٢/١٣٤ .

(٥) التعليقة المفيدة ٥١٢ .

(٢٩) هل ينوب عن المصدر صفته ؟

منع ابن هشام في شرح القطر أن ينوب عن المصدر صفته ، قال[١] :

وليس مما ينوب عن المصدر صفته ، نحو ﴿ وكُلا منها رَغَداً ﴾[٢] خلافاً للمعربين ؛ زعموا أن الأصل : أكلاً رغداً ، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه . ومذهب سيبويه أن ذلك هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً . ويدل على ذلك أنهم يقولون : « سِيرَ عليه طويلاً » فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون « طويلٌ » بالرفع ، فدل على أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق .

وقد ذكر ابن هشام المنع أيضاً في الجامع الصغير ، فقال[٣] : وليس منه نحو : ﴿ وكلا منها رغداً ﴾ .

وأشار إلى المنع أيضاً في (رسالة في توجيه النصب) فقال[٤] :

وعلى هذا تخريج سيبويه والمحققين ، نحو « ساروا سريعاً » أي ساروه ، أي ساروا السير سريعاً ، وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدر محذوف ، لالتزام العرب تنكيره ، ولأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كانت الصفة خاصة بجنسه ، كما في رأيت كاتباً أو حاسباً أو مدرساً أو مهندساً ، فإنها مختصة بجنس الإنسان ...

---

(١) شرح قطر الندى ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٣٥ .

(٣) الجامع الصغير ص ١٠٧ .

(٤) رسالة في توجيه النصب لابن هشام ٢٠ .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة أجاز أن ينوب عن المصدر صفته[1] ، واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ **واذكر ربك كثيراً** ﴾[2]، قال: أي ذكراً كثيراً.

وأجاز ابن هشام في أوضح المسالك أن ينوب عن المصدر صفته ، فقال[3] : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كـ « سرت أحسن السَّير » و « اشتمل الصمّاء » .

قال الشيخ خالد معقباً عليه[4] : وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق ، تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل ، وخالف ذلك في شرح القطر ...

وقد وقف ابن هشام موقفاً مضطرباً في مغني اللبيب[5] (الباب السادس ـ في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها) فجعل الموضع الرابع في قول من اجاز نيابة النعت عن المصدر ، وذكر أمثلتهم ، ثم عرض مذهب سيبويه والمحققين وحججهم في منع ذلك . وبعد ذلك اعترض ابن هشام على حجج المانعين ، وأخذ يردّ عليهم ، ويقدح في قولهم .

ولذلك عقّب عليه الدماميني[6] بقوله: « لا ينبغي أن يُعدّ هذا فيما اشتهر

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١٦٣/٢ .

(٢) سورة آل عمران آية ٤١ .

(٣) أوضح المسالك ٢١٣/٢ .

(٤) التصريح ٣٢٦/١ .

(٥) مغني اللبيب ٨٥٥ .

(٦) حاشية الدسوقي على المغني ٢٧٨/٢ .

بين المعربين والصواب خلافه ، لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب ، وأن تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلاً ...

قال الشمّني معتذراً لابن هشام : وأقول[1] : إنما عدّه المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه، واستدلالهم على ذلك ، لا بناء على اعتراضه على أدلتهم .

(٣٠) هل يشترط في المفعول له أن يكون قلبياً ؟

قال ابن مالك في الألفية :

يُنصب مفعولاً له المصدرُ إنْ　　أبان تعليلاً كجُدْ شكراً ودِنْ

فالمفعول له أو المفعول لأجله ، هو المصدر الدال على علّة الحدث .

قال أبو حيان[2] : وزاد بعضهم أن يكون من أفعال النفس الباطنة ، لا من أفعال الجوارح الظاهرة ، نحو : جاء خوفاً ورغبة ، فلا يجوز : جاء زيد قراءة للعلم ، ولا قتالاً للكافر . وأجاز أبو علي : جئتك ضَرْبَ زيدٍ ، أي لتضرب زيداً ، والضّرب من فعل الجوارح .

ولم يشترط ابن هشام في شرح القطر أن يكون المُفعول له قلبياً ، فقال في تعريفه[3] : هو كلُّ مصدر معلل لحدث ، مشارك له في الزمان والفاعل ، كقوله تعالى: ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذرَ الموت ﴾[4].

---

(١) حاشية الشمني على المغني ٢/٢٦٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٢١ .

(٣) شرح قطر الندى ٣١٦ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩ .

قال : فالحذر ؛ مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان ، وزمنه وزمن الجعل واحد ، وفاعلهما أيضاً واحد وهم الكافرون ، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب .

وكذلك لم يذكر ابن هشام هذا الشرط في الجامع الصغير(١) ولا في شرح الشذور(٢) .

ولكن ابن هشام اشترط كونه قلبياً في شرح اللمحة(٣) ، فجعل المفعول له يتقوّم بخمسة أمور ، قال : الخامس منها أن يكون من أفعال القلوب ، فلا يجوز : جاء زيدٌ قراءة للعلم ، وقتلاً للكفار ، تريد أنه جاء لأجل ذلك ، إنما تقول : إرادة قراءة العلم ، وابتغاء قتل الكفار ، ذكره ابن الخباز .

وكذلك اشترط هذا الشرط في أوضح المسالك(٤) ، وجعله الشرط الثاني من خمسة أمور ، قال : وكونه قلبياً كالرغبة ، فلا يجوز : جئتك قراءة للعلم ، ولا قتلاً للكافر . قاله ابن الخباز وغيره . وأجاز الفارسي : جئتك ضرْب زيدٍ ، أي لتضرب زيداً .

قال الشيخ خالد في توضيح هذا الشرط(٥) : لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدّم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك.

---

(١) الجامع الصغير ١٠٩ .

(٢) شرح شذور الذهب ٢٢٧ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٠٩ .

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٢٥ .

(٥) التصريح ١/٣٣٤ - ٣٣٥ .

ثم قال الشيخ خالد : وهذا الشرط مستغنىً عنه بشرط اتحاد الزمان ، لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق ، قاله الشاطبي .

وقد ردّ الرضيّ هذا الشرط ، ثم قال[1] : فنقول المفعول له على ضربين إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو : قعدتُ جُبناً ، فهو من أفعالِ القلوب - كما قالوا . وإما أن يتقدم على الفعل تصوّراً ، أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل قلب نحو : ضربتُه تقويماً ، وجئته إصلاحاً .

(٣١) أسماء المقادير مبهمة أم مختصّة ؟

اختلف النحاة في أسماء المقادير المنصوبة على الظرفية المكانية ، أهي من المبهم أم ليس منه . قال أبو حيان[2] : وظاهر كلام الفارسي وقول بعض النحاة أن المقدار داخل تحت حدّ المبهم . وقال الأستاذ أبو علي : ليس داخلاً تحته .

ثم قال أبو حيان : والصحيح أنه شبيه بالمبهم .

وذهب ابن هشام في شرح القطر ، وفي أوضح المسالك إلى أن أسماء المقادير مبهمة .

قال في شرح القطر[3] : والمبهم ثلاثة أنواع : أحدها : أسماء الجهات الست ...

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٩٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٥٠ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٢٢ .

الثاني : أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد .

الثالث : ما كان مصوغاً من مصدر عامله كقولك : جلستُ مجلس زيد.

قال الفاكهي في شرح القطر[1] : وما أفهمه كلامه من أن المفيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور ، نظراً إلى أنه لا يختصّ ببقعة معيّنة ، وبعضهم جعله قسيماً له نظراً إلى أنه دال على كمية معينة ، وهو ظاهر عبارة الشذور .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك[2] ، في بيان المبهم من أسماء المكان : المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات ... وكأسماء المقادير كميل وفرسخ .

ولكن ابن هشام ذهب في شرح اللمحة[3] إلى أن أسماء المقادير مبهمة البقعة معلومة المسافة كالفرسخ والميل والبريد .

وذكر في شرح الشذور[4] ما كان دالاً على مساحة معلومة من الأرض كـ « سرتُ فرسخاً وميلاً وبريداً » ، قال : وأكثرهم يجعل هذا من المبهم ، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً ؛ أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة ، فعلى هذا يصح فيه القولان .

---

(١) مجيب الندا ٢/١٢٩ .

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٣٧ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/١٦٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٣٤ .

(٣٢) ما صيغ من مصدر عامله للدلالة على المكان ، هل يعدُّ من المبهم ؟

ذكر ابن هشام في شرح القطر[١] أن المبهم المنصوب على الظرفية المكانية ثلاثة أنواع : أحدها أسماء الجهات ، الثاني أسماء المقادير ، الثالث : ما كان مصوغاً من مصدر عامله ، كقولك : جلستُ مجلسَ زيدٍ .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة والأوضح وشرح الشذور جعل هذا النوع قسيماً للمبهم لا قسماً منه .

فقال في شرح اللمحة[٢]: وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية إلا نوعان : أحدهما المبهمات ، وتنقسم قسمين : مبهمة البقعة والمسافة كأسماء الجهات ... ومبهمة البقعة معلومة المسافة وهي أسماء المقادير .

الثاني : أسماء المكان المشتقة من مادة عاملها كقولك : قعدْتُ مقْعدَ زيدٍ.. وقال تعالى : ﴿ وأنا كنا نقعدُ منها مَقاعِدَ للسمع ﴾[٣] .

وقال في الأوضح[٤] : والصالح للانتصاب على الظرفية من أسماء المكان نوعان : أحدهما المبهم .. كأسماء الجهات .. وأسماء المقادير ..

والثاني : ما اتحدت مادته ومادة عامله كـ : ذهبت ُ مذْهبَ زيدٍ .

وفي شرح الشذور[٥] جعل ظرف المكان ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون

---

(١) شرح قطر الندى ٢٢٢ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ١٦٩/٢ .

(٣) سورة الجن آية ٩ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣٧/٢ .

(٥) شرح شذور الذهب ٢٣١ - ٢٣٤ .

مبهماً كأسماء الجهات .. والثاني أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرض..

قال : والثالث : اسم المكان المشتق من المصدر ، ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته ، كـ « جلست مجلس زيد » ، و « ذهبتُ مذهبَ عمرو » ، ﴿ وأنا كنا نقعدُ منها مقاعد للسمع ﴾ .

قال معمّر المكي في شرح القطر(١) : ما اقتضاه كلام المصنف هنا وفي الشرح من أن النوع الثالث من ظرف المكان ، وهو ما صيغ من مصدر عامله ، قسم من أقسام المبهم ، يخالف صريح كلامه في الأوضح والشذور ، وكذا وقع في كلام غيره ، حيث جعلوه قسيماً للمبهم لا قسماً منه ، وهو الظاهر ، إذ ليس داخلاً في تعريف المبهم .

وزاد الفاكهي بقوله(٢) : وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية ، وصحّحه أبو حيان ، ويمكن حمله في الألفية عليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية(٣): وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله.

---

(١) التعليقة المفيدة ٥٩٦ - ٥٩٧ .

(٢) مجيب الندا ١٢٩/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢ .

(٣٢) هل ترد سوى كغير في الاستثناء ؟

ذهب سيبويه إلى أن سوى ظرف ، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الضرورة، قال[١] : وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي :

ولا ينطق الفَحْشاءَ من كان منهم إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا

ثم قال : فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير .

قال السيرافي في الشرح[٢] : وكان ينبغي ألا يدخل « من » على سواء ، لأنها لا تستعمل إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في إدخال مِنْ عليها .

وقال سيبويه في باب الاستثناء[٣] : وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القومُ مكانَك ، وما أتاني أحدٌ مكانَك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء .

وقال أبو حيان[٤] : وكونها ظرفاً كالمجمع عليه ، إلا ماذهب إليه الزجاجي أنها استثناء لا ظرف ، وتابعه ابن مالك فزعم أنها بمعنى غير ... وهي عند سيبويه والفراء وأكثر النحاة لازمة الظرفية لا تتصرف . وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً ، وهو قول الرمّاني والعكبري ..

---

(١) الكتاب ٣١/١ .

(٢) شرح السيرافي ٢٥٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣٥٠/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣٢٦/٢ .

وقال ابن مالك في الألفية :

ولسِوى سُوى سواءٍ اجعلا   على الأصح ما لغير جُعلا

أما ابن هشام فقد اختار في شرح القطر أن « سوى » تستعمل كغير معنى وإعراباً ، قال[1] : وهكذا حكم سوى خلافاً لسيبويه فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً .

وهذا الذي اختاره ابن هشام في القطر هو مذهب الزجاجي واختيارابن مالك[2] .

واختار ابن هشام هذا المذهب أيضاً في الشذور فقال : وتعرب غير باتفاق وسوى على الأصح إعراب المتثنى بإلا[3] .

ويبدو أن ابن هشام في شرح اللمحة اختار مذهب سيبويه ، فقال : فأما « سوى » فملازمة للنصب على ظرف مكان مجازي ، والدليل على ظرفيتها وصل الموصول بها ، فيقال : قام الذي سواك ، ولا يقال : قام الذي مثلك أو غيرك[4] .

ولكن ابن هشام في الأوضح عرض مذاهب النحاة في « سوى » ثم اختار مذهب الرماني والعكبري في أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً ، قا ل: قال الزجاجي[5] وابن مالك : سوى كغير معنى وإعراباً ، ويؤيدهما حكاية

(١) شرح قطر الندى ٣٤٨ .

(٢) التصريح ٣٦٢/١ ، التعليقة المفيدة ٦٣٠ ، مغيث الندا ٧١٧ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٦٠ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢٢٣/٢ .

(٥) في طبعة الشيخ محيي الدين « الزجاج » وهو سهو .

الفـراء : أتـاني سـواك . وقـال سيبويه والجمهـور : هـي ظـرف بدليـل وصـل الموصول بها ، كـ « جاء الذي سواك » قـالوا : ولا تخـرج عـن الظرفيـة إلا في الشعر : كقوله :

ولم يبق سوى العُدوان دنّاهم كما دانوا

وقال الرماني والعكبري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلاً ، **وإلى هـذا أذهب**[1] .

وفي مغني اللبيب[2] عرض ابن هشام لآراء النحاة في سوى ، من غـير أن يصّرح باختيار أحدها .

(٣٤) هل يجوز الجر بعد (ماخلا) و (ماعدا) ؟

قال ابن مالك في الألفية :

واجـرُرْ بسـابقَي يكون إن تُرِدْ وبعد « ما » انْصبْ وانجرارٌ قد يرد

ويقصد بسابقي يكون « خلا وعدا » فإن لم تتقـدم عليهمـا « مـا » جـاز الجر والنصب ، وإن تقدمت عليهما « ما » وجب النصب بهما .

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد « ما » على جعل « ما » زائـدة وجعـل « خلا وعدا » حرفي جر ، فتقول : قام القوم ما خلا زيدٍ ، وما عدا زيدٍ .

ويبدو أن ابن هشـام في أوضح المسـالك تبع ابن مالك في الألفية ، فأجاز الجر بعدهما . فقال عن الاستثناء بخلا وعدا : وتدخل عليهما « ما » المصدرية

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨١ .

(٢) مغني اللبيب ١٥٠ ـ ١٥١ .

فيتعين النصب لتعين الفعلية حينئذٍ[1] ..

ثم قال : وقد يجرّان على تقدير « ما » زائدة[2] .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة اعترض على زيادة « ما » بعدهما ، قال[3] : وإنْ قُرنا بـ « ما » فالنصب عند الجمهور واجب ، لأن « ما » مصدرية ، والفعل في تأويل مصدر ، وذلك المصدر في تأويل وصف ، وذلك الوصف حال ، وذلك الحال فيه معنى الاستثناء .

ثم قال : وروى الجرميّ عن بعض العرب جواز الجرّ مع « ما » وخرّج ذلك على تقدير زيادة « ما » وزيادة « ما » قبل الجار والمجرور شاذة ، وإنما قياسها أن تزاد بينهما نحو : ﴿ **عمّا قليلٍ** ﴾[4] و ﴿ **فبما رحمةٍ** ﴾[5] و ﴿ **فبما نقضهم** ﴾[6] .

وقال في شرح الشذور[7] : وحكى الجرمي والربعي والأخفش الجر بعد ما خلا وما عدا ، وهو شاذ ، فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة . فإن قلت : لم وجب عند الجمهور النصب بعد « ما خلا وما عدا » وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان ؟

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨٩ .

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٩٢ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٣١ .

(٤) سورة المؤمنين آية ٤٠ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٦) سورة النساء آية ١٥٥ .

(٧) شرح شذور الذهب ٢٦٢ - ٢٦٣ .

قلت : أما وجوب النصب فلأن « ما » الداخلة عليهما مصدرية ، و « ما » لا تدخل إلا على الجمل الفعلية . وأما جواز الخفض فعلى تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ، وفي ذلك شذوذ ؛ فإن المعهود في زيادة « ما » مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما ، كما في قوله تعالى : ﴿ عما قليلٍ ليصبحنّ نادمين ﴾ ، ﴿ فبما نقضهم ميثاقَهم لعنّاهم ﴾ ، ﴿ مما خطيئاتِهم أغرقوا ﴾ .

وأكّد ابن هشام رأيه هذا أيضاً في المغني ، فقال[1] : وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير « ما » زائدة ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ، لأن « ما » لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده ، نحو : ﴿ عما قليل ﴾ ﴿ فبما رحمةٍ ﴾ ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(٣٥) هل يشترط في التمييز أن يكون جامداً ؟

اشترط ابن هشام في القطر وفي الجامع الصغير أن يكون التمييز جامداً ، فقال في تعريفه[2] : التمييز هو اسم فضلة نكرة جامد مفسّر لما انبهم من الذوات .

وذكر في شرح القطر بأن التمييز موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف في الأمرين الاخيرين ؛ لأن الحال مشتق مبيّن للهيئات ، والتمييز جامد مبين للذوات .

---

(١) مغني اللبيب ١٤٢ .

(٢) شرح قطر الندى ٣٣٣ ، وانظر الجامع الصغير ١٢٤ .

فاعترض عليه معمر المكي ، في شرح القطر قائلاً[1] : وزاد رحمه ا لله في هذا الحد قيد الجمود ، وما رأيته ذكره إلا في هذا الكتاب ، وفي كتابه المسمى الجامع الصغير ، ولم أقف عليه في كلام غيره ، والظاهر أنه غير محتاج إليه .

أقول : بل ذكره ابن هشام في شرح الشذور وجعل الكثير في التمييز أن يكون جامداً ، فقال[2] : التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوباً ، فضلة ، مبيناً لإبهام ، إلا أنه يفارقه في أمرين :

أحدهما أن الحال إنما يكون وصفاً بالفعل أو بالقوة ، وأما التمييز فإنه يكون في الأسماء الجامدة كثيراً نحو : عشرون درهماً ، ورطل زيتاً ، وبالصفات المشتقة قليلاً كقولهم : لله درُّه فارساً ، و لله درُّه راكباً ...

وذكر ابن هشام في المغني ما افترق فيه الحال والتمييز ، وما اجتمعا فيه[3]. ورأى أنهما اجتمعا في خمسة أمور وهي أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإيهام .

وأن أوجه الافتراق سبعة ، قال[4] : السادس : أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو : هذا مالك ذهباً، ﴿ وَتَنْحِتونَ الجِبالَ بُيوتاً ﴾[5] ، ويقع التمييز مشتقاً نحو : لله دره فارساً .

---

(١) التعليقة المفيدة ٦١٥ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٣) مغني اللبيب ٥١٣ .

(٤) مغني اللبيب ٥١٥ .

(٥) سورة الأعراف آية ٧٤ .

(٣٦) هل يقع التمييز مؤكداً ؟
وهل يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ؟

أجاز ابن هشام في شرح القطر أن يقع التمييز مؤكداً ، وكذلك الحال . كما أجاز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ، فخالف بذلك سيبويه ووافق المبرّد .

فقال[1]: وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات.

ومثّل ابن هشام للتمييز المؤكد بقوله تعالى : ﴿ **إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً** ﴾[2] ، ﴿ **وواعدنا موسى ثلاثين ليلةً وأتممناها بعشر فتمّ ميقات ربه أربعين ليلة** ﴾[3] ، وقول أبي طالب :

ولقد علمتُ بأن دين محمدٍ ... من خير أديان البرية ديناً

ومنه قول الشاعر :

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهُم ... فحلاً ، وأمُّهم زَلاّءُ مِنْطيقُ

ثم قال[4] : وسيبويه ـ رحمه الله ـ يمنع أن يقال : نعم الرجل رجلاً زيدٌ ، وتأولوا « فحلاً » في البيت على أنها حال مؤكدة ، والشواهد على جواز المسألة كثيرة ، فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال .

---

(١) شرح قطر الندى ٣٣٩ .

(٢) سورة التوبة آية ٣٦ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٤٢ .

(٤) شرح قطر الندى ٣٤١ .

وفي أوضح المسالك عرض ابن هشام الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس من غير أن يصرّح برأيه في المسألة .

فقال[1] : وأجاز المبرد وابن السرّاج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر كقوله : نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت ..

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ، وإلا فلا ، كقوله :

فنعْمَ المرءُ من رَجُل تهامي

ولكن ابن هشام في المغني وضح مسألة وقوع التمييز مؤكداً ، وقيد ما ذكره في شرح القطر ، ثم خالف المبرّد في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فقال مما افترق فيه الحال والتمييز ، السابع[2] : أن الحال تكون مؤكدةً لعاملها ، نحو : ﴿ **ولّى مدبراً** ﴾[3] ، ﴿ **فتبسم ضاحكاً** ﴾[4] ، ﴿ **ولا تعثوا في الأرض مفسدين** ﴾[5] ، ولا يقع التمييز كذلك . فأما ﴿ **إن عدة الشهور عند ا لله اثنا عشر شهراً** ﴾ فشهراً مؤكد لما فهم من ﴿ **إن عدة الشهور** ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين .

ثم ردّ ابن هشام مذهب المبرد في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ، فقال : وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من : نعم الرجل

(١) أوضح المسالك ٣/٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ٥١٦ .

(٣) سورة النمل آية ١٠ .

(٤) سورة النمل آية ١٩ .

(٥) سورة البقرة آية ٦٠ .

رجلاً زيدٌ ، فمردود ... وأما قوله :

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت   ردَّ التحيَّةِ نُطقاً أو بإيماء

ففتاةً : حال مؤكدة .

قال الفاكهي[1] : والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكداً ، وأولوا ما ورد، ووافقهم في المغني .

وقال السيوطي[2] : فارق التمييز الحال في أنه لا يكون مؤكداً ، والحال تكون مؤكدة ، كذا قاله الجمهور . وذكر ابن مالك أن التمييز قد يكون مؤكداً ، كقوله تعالى : ﴿ **إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً** ﴾ وأجيب بأن ﴿ شهراً ﴾ وإن أكد ما فهم من ﴿ **إن عدة الشهور** ﴾ إلا أنه بالنسبة إلى عامله وهو ﴿ **اثنا عشر** ﴾ مبين .

---

(١) مجيب الندا ١٤٧/٢ .

(٢) همع الهوامع ٧٣/٤ .

(٣٧) عندْ

قال ابن هشام في المغني[١] : عنْد : اسم للحضور الحسّي ، نحو : ﴿ **فلما رآه مستقراً عنده** ﴾[٢]، والمعنوي نحو: ﴿ **قال الذي عنده علم من الكتاب** ﴾[٢] وللقرب كذلك نحو : ﴿ **عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى** ﴾[٣]...

ثم قال : ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن .

ثم استدرك ابن هشام على عبارته في (عند) واعترف بأنه تبع ابن مالك، فقال[٤] : قولنا : « عِنْد اسم للحضور » موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ، فإنها ظرف لا مصدر ، وتأتي أيضاً لزمانه نحو: (الصبرُ عند الصدمة الأولى) ، وجئتك عند طلوع الشمس.

وقال ابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد[٥] : « عند » اسم لمكان حاضر أو قريب ... قال البغدادي في حاشيته عليه[٦] : هذا أحسن من قوله في المغني .. ولا يفيده اعتذاره بأنه تبع فيه ابن مالك في التسهيل ، لأن ابن مالك ذكره في الظروف ، ففيه قرينة على أن التقدير لمكان الحضور ، فحذف المضاف ، بخلافه هو فإنه لم يذكره مع الظروف .

أقول : بل قيدها في المغني بقوله : ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن .

---

(١) مغني اللبيب ١٦٧ .

(٢) سورة النمل آية ٤٠ .

(٣) سورة النجم آية ١٤ .

(٤) مغني اللبيب ١٦٨ .

(٥) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٥٦ .

(٦) حاشية على شرح بانت سعاد ١/٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٣٨) هل يجوز أن يقال (لا غير) ؟

ورد استعمال « لا غير » عند ابن هشام في أوضح المسالك ، عند ذكره حذف عامل المفعول فيه وجوباً في مواضع ، ثم قال[١] : « أو مسموعاً بالحذف لا غير ، كقولهم : حينئذٍ الآن .. » .

قال الشيخ خالد معقّباً عليه[٢] : وكان ينبغي للموضّح أن يقول « ليس غير » ، لأنه يرى أن قولهم « لا غير » لحناً ، لما صرح به في المغني ، وبالغ في إنكاره في شرح شذوره . والحقّ جوازه لورود السماع به ، كما أوضحته في باب الإضافة .

والشيخ خالد يشير إلى قول ابن هشام في المغني[٣] : وقولهم « لا غير » لحن . وكذلك أكدّ ابن هشام في شرح الشذور على استعمال « ليس غير » في نحو قولهم : « قبضت عشرةً ليس غير » ، قال[٤] : ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه « غير » إلا بعد « ليس » فقط ، كما مثلنا ، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم « لا غير » فلم تتكلم به العرب ، فإما أنهم قاسوا لا على ليس ، أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة .

وقد بين الشيخ خالد في باب الإضافة[٥] أن عدداً من العلماء يجيز

---

(١) أوضح المسالك ٢/٣٣٦ .

(٢) التصريح ١/٣٤١ .

(٣) مغني اللبيب ١٦٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٠٦ .

(٥) التصريح ٢/٥٠ .

استعمال « لا غير » ، ومن ذلك الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك ، وتبعهم صاحب القاموس .

وذكر الشيخ خالد استدلال ابن مالك بقول الشاعر في باب القسم من شرح التسهيل[1] :

جواباً به تنجو اعتمدْ فوربّنا لَعَنْ عملٍ أسلفْتَ لا غير تُسْأَلُ

(٣٩) هل يقال للمصدر الميمي اسم مصدر ؟

جعل ابن هشام في أوضح المسالك[2] وفي الجامع الصغير[3] اسم المصدر ثلاثة أنواع ، منها المصدر الميمي أي ما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كـ « مضْرَب ، ومقْتَل » .

فاعترض عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد بأن النحاة يجعلونه مصدراً ويسمونه المصدر الميمي ، قال[4] : والمؤلف هنا تابع لابن الناظم .

واعترض عليه قبلاً الشيخ محيي الدين المكي في حاشيته على أوضح المسالك ، فقال[5] : عدّ المؤلف رحمه الله هذا النوع في اسم المصدر خلاف ما قاله في شرح الشذور ، والتحقيق ما قاله هناك .

وهو يشير إلى قول ابن هشام في شرح الشذور[6] : التاسع اسم المصدر

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٣ .

(٢) أوضح المسالك ٢٠١/٣ .

(٣) الجامع الصغير ١٥٣ .

(٤) أوضح المسالك ٢٠١/٣ الحاشية .

(٥) رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك ٣٤٣ .

(٤) شرح شذور الذهب ٤١٠ .

وهو يطلق على ثلاثة أمور : أحدها ما يعمل اتفاقاً وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر الميمي ، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوّزاً .

(٤٠) هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة نحو قولك : قعدتُ يوماً كلّه ، وقمتُ ليلةً كلّها . وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق[١] .

وقد منع ابن هشام في شرح القطر توكيد النكرة ، قال[٢] : لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة ، لا يقال : جاء رجلٌ نفسُه .. لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تُجْرى على النكرات ، وشذّ قولُ الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدّةَ حولٍ كلّه رجبُ

وكذلك منع ابن هشام توكيد النكرة في الجامع الصغير فقال[٣] : ولا تُتْبَع نكرة ، وندر نحو :

قد صرَّت البكرةُ يوماً أجمعا

وكذلك منعه في شرح الشذور ، فقال[٤] ويجب في المؤكّد كونه معرفة ،

(١) الإنصاف مسألة ٦٣ ، ائتلاف النصرة ص ٦١ .
(٢) شرح قطر الندى ٤١٨ .
(٣) الجامع الصغير ١٩١ .
(٤) شرح شذور الذهب ٤٢٩ .

وشذّ قول عائشة رضي الله عنها : « **ما صام رسول الله ﷺ شهراً كلّه إلا رمضان** » ، وقول الشاعر :

لكنّه شاقه أنْ قيل ذا رَجَبٌ   ياليت عدةَ حولٍ كلّه رجبُ

ولكن ابن هشام أجاز ذلك في الأوضح إذا حصلت به فائدة ، قال[1] : وإن لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، كـ : اعتكفتُ أسبوعاً كلّه ، وقوله :

....   ياليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلّه رَجَبُ

ويبدو أن ابن هشام هنا تبع ابن مالك إذ قال في الألفية :

وإن يُفد توكيدُ منكور قُبل   وعن نُحاة البصرةِ المنعُ شَمِلْ

وقال ابن مالك في التسهيل : وإن أفاد توكيد النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين .

وقال في شرح التسهيل[2] : ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد ...

ثم استشهد ابن مالك لهذا المذهب الأخير بعدد من الشواهد والأمثلة ، وقال : فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته !

---

(١) أوضح المسالك ٣/٣٣٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٩٦ .

(٤١) هل يعدّ من التوكيد اللفظي قوله تعالى :
﴿ كلا إذا دُكّت الأرضُ دكاً دكاً ﴾ ؟

اختُلف في إعراب ﴿ دكاً دكاً ﴾ من قوله تعالى : ﴿ **كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً** ﴾[١] ، على وجهين .

قال الشوكاني[٢] : انتصب « دكاً » الأول على أنه مصدر مؤكد للفعل، ودكاً الثاني تأكيد للأول . ويجوز أن يكون النصب على الحال ، أي حال كونها مدكوكة ، مرة بعد مرة .

وإلى الوجه الأول ذهب ابن النحاس فقال[٣] : « دكاً » مصدر مؤكد ، وكذا الذي بعده .

واختاره ابن عقيل في شرح التسهيل قال[٤] : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ نحو « دكاً دكاً » .

كما ورد هذا الرأي في المسائل العشر لملك النحاة ، فذكر أن التكرير في كلام العرب يأتي لمعنى التأكيد كقوله تعالى : ﴿ **إذا دكت الأرض دكاً دكاً** ﴾ قال[٥] : تكرر « دكاً » على وجهة التأكيد بدلالة قوله تعالى : ﴿ **فدكّتا دكّةً واحدة** ﴾[٦] .

---

(١) سورة الفجر آية ٢١ .

(٢) فتح القدير ٤٣٩/٥ .

(٣) إعراب القرآن ٢٢٤/٥ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٦/٢ .

(٥) الأشباه والنظائر ٦٩/٦ .

(٦) سورة الحاقة آية ١٤ .

وقد اختار هذا الوجه ابن هشام في متن الشذور[1] فجعل من التأكيد اللفظي قوله تعالى : ﴿ **دكاً دكاً** ﴾ . ولكنه أغفله في شرح الشذور ، مما يدل على أن تصنيفه لشرح الشذور متأخر عن تصنيفه لمتنه .

وقد أنكر ابن هشام هذا الوجه في شرح القطر ، واختار الوجه الثاني ، فقال[2] : وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : ﴿ **كلا إذا دكّت الأرضُ دكاً دكاً وجاء ربُّك والملك صفاً صفاً** ﴾ خلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه : دكاً بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً. وأن معنى « صفاً صفاً » أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس . وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : علمّته الحساب باباً باباً .

وابن هشام متأثر في هذا بالزمخشري الذي قال[3]: ﴿ **دكاً دكاً** ﴾ : دكاً بعد دك ، كقوله : حسبته باباً باباً ، كرر عليها الدك حتى عادت هباء منبثاً .

ثم قال الزمخشري : ﴿ **صفاً صفاً** ﴾ ينزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس .

ولم يتعرض ابن هشام لهذه الآية في شرح اللمحة ،والجامع الصغير ، والأوضح ، والمغني .

وممن اختار الوجه الثاني في الآية قبل ابن هشام القرطبي في تفسيره ، فقال

---

(١) شرح شذور الذهب ٤٢٨ .

(٢) شرح قطر الندى ٤١٢ .

(٣) الكشاف ٧٥١/٤ .

في قوله تعالى : ﴿ دكاً دكاً ﴾ أي مرة بعد مرة[1] .

وابن مالك في باب المثنى من شرح التسهيل فقال : وقد يغني التكرير عن العطف كقوله تعالى : ﴿ كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً وجاء ربك والملك صفاً صفاً ﴾ أي دكاً بعد دك ، وصفاً بعد صف[2] .

وقال أبو حيان في البحر : ﴿ دكاً دكاً ﴾ : حال كقولهم باباً باباً ، أي مكرراً عليهم الدك[3] .

ونقل في الارتشاف عبارة ابن مالك فقال : أي دكاً بعد دك وصفاً بعد صف[4] .

(٤٢) ما إعراب ﴿ كُلاًّ ﴾ في قراءة بعضهم ﴿ إنّا كُلاًّ فيها ﴾ ؟

قال تعالى : ﴿ قال الذين استكبروا إنا كلٌ فيها .. ﴾[5] .

قرأ ابن السميقع وعيسى بن عمر ﴿ إنا كلاً ﴾ بنصب كل[6] .

وقد اختلف النحاة في توجيه هذه القراءة فرأي الزمخشري أن ﴿ كلاً ﴾ منصوب على التوكيد .

قال الزمخشري[7] : وقرئ ﴿ كُلاً ﴾ على التأكيد لاسم إنَّ ، وهو

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥٤/٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٦٤/١ .

(٣) البحر المحيط ٤٧١/٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٥٤/١ .

(٥) سورة غافر آية ٤٨ .

(٦) البحر المحيط ٤٦٩/٧ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٢١/١٥ .

(٧) الكشاف ٣٧٤/٣ ، الطبعة الأولى بالمكتبة التجارية .

معرفة ، والتنوين عوض من المضاف إليه ، يريد : إنا كلّنا فيها . فإن قلت : هل يجوز أن يكون حالاً قد عمل فيها ﴿ فيها ﴾ ؟ قلت : لا ، لأن الظرف لا يعمل فيها الحال متقدمة ، كما يعمل في الظرف متقدماً ، تقول : كلَّ يوم لك ثوبٌ ، ولا تقول : قائماً في الدار زيدٌ .

وهذا الرأي ذكره الفراء فقال[1] : قوله تعالى : ﴿ إنا كلٌّ فيها ﴾ رفعت ﴿ كل ﴾ بفيها ، ولم تجعله نعتاً لإنا ، ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر إنا ﴿ فيها ﴾ .

وقد نقل القرطبي هذا الوجه عن الكسائي والفراء ، قال[2] : وأجاز الكسائي والفراء ﴿ إنا كلاًّ فيها ﴾ بالنصب على النعت والتأكيد للمضمر في ﴿ إنا ﴾ ، وكذلك قرأ ابن السميقع وعيسى بن عمر . والكوفيون يسمّون التأكيد نعتاً ، ومنع ذلك سيبويه ؛ قال : لأن كلاً لا تنعت ولا ينعت بها ، ولا يجوز البدل فيه لأن المخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره ، وقال معناه المبرد ..

وقد اعترض ابن مالك على هذا الإعراب ، واختار أنّ ، ﴿ كلاً ﴾ منصوب على الحال . قال[3] : وأجاز الفراء والزمخشري في قراءة من قرأ ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ بالنصب على توكيد اسم إنّ ، وذلك عندي غير جائز ، لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : ضرب مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة . وضرب منوي الإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخواته ...

---

(١) معاني القرآن ٣/١٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٢١ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٩٢ - ٢٩٣ .

ثم قال ابن مالك : والقول المرضي عندي أن كلاً في القراءة المذكورة ، منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في ﴿ **فيها** ﴾ ، وفيها هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه ، كما قدمت في قراءة ﴿ **والسموات مطويات بيمينه** ﴾[1] ..

وقد عرض أبو حيان لهذه القراءة في البحر المحيط ، ونقل آراء الفراء والزمخشري وابن مالك ، ورد عليها ، ثم اختار أن ﴿ **كلاً** ﴾ منصوب على البدل من اسم إنّ ، فقال[2] : والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن ﴿ **كلاً** ﴾ بدل من اسم إنّ ، لأن كلاً يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه ... وأيضاً فتنكير ﴿ **كل** ﴾ ونصبه حالاً في غاية الشذوذ ، والمشهور أن كلاً معرفة إذا قطعت عن الإضافة .

ثم قال : فإن قلت : كيف تجعله بدلاً وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه وهو الصحيح ، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، لا نعلم خلافاً في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ **تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا** ﴾[3]..

وبعد عرض هذه الآراء ، ماذا كان موقف ابن هشام ؟

---

(١) سورة الزمر آية ٦٧ .

(٢) البحر المحيط ٤٦٩/٧ .

(٣) سورة المائدة آية ١١٤ .

لقد رد ابن هشام رأي الفراء والزمخشري في شرح القطر ، من غير أن يختار إعراباً لهذه القراءة ، فقال ، وهو يذكر شروط التوكيد بكُلّ : الثالث[1]: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد ، فليس من التأكيد قراءة بعضهم ﴿ **إنا كلاً فيها** ﴾ خلافاً للزمخشري والفراء .

ولكنه في أوضح المسالك اختار البدلية ، وأجاز الحالية ، قال[2] : ﴿ **كلاً** ﴾ بدل ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وفي المغني اختار ابن هشام البدلية أيضاً ، مع بيان الأسباب ، ولكنّه ضعّف الحالية ، فقال[3] : وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم : ﴿ **إنا كلاً فيها** ﴾ إن ﴿ **كلاً** ﴾ توكيد ، والصواب أنها بدل ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة ، نحو : قمتُم ثلاثتُكم ، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ، ويجوز لكل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير ، نحو : جاءني كلُّ القوم ، فيجوز مجيئها بدلاً .. فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة .

ثم ضعّف ابن هشام رأي بن مالك في اختيار الحالية ، قال : وخرجها ابن مالك على أن كلاً حا ل، وفيه ضعفان : تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وهو نادر ، كقول بعضهم : مررت بهم كُلاً ، أي جميعاً ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي .

---

(١) شرح قطر الندى ٤١٥ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٣٢٨ .

(٣) مغني اللبيب ٥٦٤ .

وهذا الذي اختاره ابن هشام في هذه القراءة هو مذهب أبي حيان الذي سبق ذكره .

(٤٣) هل تأتي واو العطف للإباحة ؟

منع ابن هشام في المغني أن تأتي واو العطف للإباحة ، مثل أو ، وذلك عند حديثه عن أو ، فقال[١] : وزعم ابن مالك أن أو التي للإباحة حالة محل الواو ، وهذا أيضاً مردود ، لأنه لو قيل : جالس الحسن وابن سيرين ، كان المأمور به مجالستهما معاً ، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما . هذا هو المعروف من كلام النحويين . ولكن ذكر الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ **تلك عشرةٌ كاملة** ﴾[٢] أن الواو تأتي للإباحة ، نحو : جالس الحسنَ وابن سيرين ، وأنه إنما جيء بالفذلكة دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في ﴿ **فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم** ﴾ وقلّده في ذلك صاحب الإيضاح البياني ، ولا تعرف هذه المقالة لنحوي .

وأكد ابن هشام كلامه هذا ، واعتراضه على الزمخشري ، عند حديثه عن الواو ، ووقوعها بمعنى أو ، قال[٣] : الثاني : أن تكون بمعناها في الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال : جالس الحسن وابن سيرين ، أي أحدهما . وأنه لهذا قيل ﴿ **تلك عشرة كاملة** ﴾ بعد ذكر ثلاثة وسبعة ، لئلا يتوهم إرادة الإباحة ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل : جالس الحسن وابن

---

(١) مغني اللبيب ٦٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) مغني اللبيب ٣٩٦ .

سيرين، كان أمراً بمجالسة كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بأو .

قال الدماميني في شرح المغني[1] معقباً على كلام ابن هشام ، ومجوزاً مجيء الواو للإباحة ، مستدلاً بكلام السيرافي : قال السيرافي في شرح الكتاب : ومما تقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب ، وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم ، فقال له : دع مجالسة أهل الريب وجالس القرّاء والفقهاء وأصحاب الحديث . أو قال جالس الفقهاء أو القرّاء أو أصحاب الحديث ، فذلك كله بمعنى . انتهى .

ثم قال الدماميني : قلت : وقد رجع المصنف عمّا قاله هنا[2] ، فقال في حواشيه على التسهيل : إنّ أو تأتي للجمع كالواو . ثم قال : فإن قلت كيف وافقت على أن أو في الإباحة بمنزلة الواو ، مع تفريق جماعة من حذّاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين ، وقولك أو ابن سيرين ؟ قلت : الصواب أن لا فرق ، فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل ، وهو إباحة المجالسة ، فكأنه قال : أبحت مجالستهما . ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ، و لم يمتنع عليه إفراد أحدهما ولا الجمع بينهما ، لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه لا حرج في فعله ولا في تركه ...

---

(١) شرح الدماميني على المغني (مع حاشية الشمني) ١٣٨/١ .

(٢) يقصد بالمصنف ابن هشام .

(٤٤) هل يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ؟

اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة[١] . فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيدٍ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وقد تابع ابن مالك الكوفيين فقال[٢] : وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار كقوله تعالى : ﴿ **فقال لها وللأرضِ ائتيا طوعاً أو كرهاً** ﴾[٣]، ﴿ **وعليها وعلى الفُلْكِ تحملون** ﴾[٤] ..

ثم قال : وإعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين .

أم ابن هشام فقد تابع البصريين في شرح اللمحة[٥] ، فقال : وجب إعادة الجار نحو : ﴿ **فقال لها وللأرض** ﴾ .

ولكنه تابع الكوفيين في شرح الشذور[٦] ، فقال : ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعالى : ﴿ **فقال لها وللأرض** ﴾ ، ﴿ **قل الله ينجيكم منها ومِنْ كُلِّ كرب** ﴾[٧] ، ﴿ **وعليها وعلى الفُلكِ تحملون** ﴾ .

---

(١) الإنصاف مسألة ٦٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٧٥ .

(٣) سورة فصلت آية ١١ .

(٤) سورة المؤمنون آية ٢٢ .

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٠٦ .

(٦) شرح شذور الذهب ٤٤٩ .

(٧) سورة الأنعام آية ٦٤ .

ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين ، بدليل قراءة حمزة رحمه الله **﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾**[1] بخفض الأرحام ، وحكاية قطرب : ما فيها غيرُه وفرسِه .

وتابع الكوفيين أيضاً في أوضح المسالك ، فقال[2] : ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو : **﴿ فقال لها وللأرض ﴾** ، **﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ﴾**[3] . وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما **﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾** ، وحكاية قطرب : مافيها غيرُه وفرسِه . قيل : ومنه **﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾**[3] .

إذ ليس العطف على السبيل ، لأنه صلة المصدر ، وقد عطف عليه (كفر) ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

ولكن يبدو أن ابن هشام في المغني[4] عاد وتابع البصريين ، فقال في قراءة حمزة **﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾** : الصواب أن خفض (المسجد) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عطف على (به) ، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض .

---

(١) سورة النساء آية ١ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٣٩٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٤) مغني اللبيب ٥٩٦ .

(٤٥) ما رافعُ الفعل المضارع[١] ؟

اختار ابن هشام في اكثر مصنفاته مذهب الفـراء وأصحابـه ، في أن رافـع الفعل المضارع تجرّده من الناصب والجازم[٢] .

قال في شرح القطر[٣] : أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجـرّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً ، كقولك : يقومُ زيدٌ ويقعـد عمـرو . وإنمـا اختلفوا في تحقيق الرافع له ، ما هو ؟ فقال الفرّاء وأصحابه : رافعه نفس تجـرّده من الناصب والجـازم . وقـال الكسـائي : حـروف المضارعـة . وقـال ثعلـب : مضارعته للاسم . وقال البصريون : حلوله محل الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخـل عليه نحو : « أنْ ولنْ و لم ولّما » امتنع رفعه ، لان الاسم لا يقـع بعدهـا ، فليـس حينئذٍ حالاًّ محل الاسم . **وأصح الأقوال الأوّل** ، وهو الذي يجري على ألسـنة المعربين ، يقولون : مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم .

واختار ابن هشـام هـذا الـرأي أيضـاً في شـرح اللمحـة[٤] ، وفي الجـامع الصغير[٥] ، وفي شرح الشذور[٦] ، وفي أوضح المسالك[٧] .

ولكن ابن هشـام في مغني اللبيب عدل عن هذا الرأي ، وعدّه من أخطاء

---

(١) الإنصاف مسألة ٧٤ .

(٢) ابن هشام الأنصاري ، آثاره ومذهبه النحوي ص ٣٨٢ .

(٣) شرح قطر الندى ٧٨ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٣٤ .

(٥) الجامع الصغير ١٦٩ .

(٦) شرح شذور الذهب ٢١١ .

(٧) أوضح المسالك ٤/١٦٩ .

المعربين ، واختار مذهب البصريين ، وذلك في الباب السادس (في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها) قال[1] : والتاسع قولهم في المضارع في مثل « يقوم زيد » فعل مضارع مرفوع لخلوّه من ناصب وجازم . والصواب أن يقال : مرفوع لحلوله محل الاسم ، وهو قول البصريين . وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب ، وإلا فما بالهم يحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ، ثم إذا أعربوا أوعرّبوا قالوا خلاف ذلك ؟

(٤٦) هل تقع « أَنْ » تفسيريّة ؟

أجاز ابن هشام في شرح القطر أن تقع أنْ مفسّرة ، قال[2] : فالمفسّرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : « كتبتُ إليه أنْ يفعلُ كذا » إذا أردت به معنى أي .

وأجاز ذلك أيضاً في شرح الشذور ، قال[3] : وإنما تكون أن مفسّرة بثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يتقدم عليها جملة . والثاني : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه . والثالث : أن لا يدخل عليها حرف جرّ لا لفظاً ولا تقديراً . وذلك كقوله تعالى : ﴿ **فأوحينا إليه أن اصنع الفلك** ﴾[4]، ﴿ **وإذ أوحينا إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي** ﴾[5] ، ﴿ **وانطلق الملأ**

---

(١) مغني اللبيب ٧٢٨ .

(٢) شرح قطر الندى ٨٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٩٣ .

(٤) سورة المؤمنين آية ٢٧ .

(٥) سورة المائدة آية ١١١ .

منهم أن امشوا ﴾[1] ، أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام .

وكذلك أجازه في أوضح المسالك[2] .

ولكن ابن هشام في المغني[3] تردد في وقوع أن مفسرة ، وقال بأنها تحتمل المصدرية في بعض الآيات ، ونقل عن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة، قال : وهو عندي متجه ؛ لأنه إذا قيل : « كتبتُ إليه أن قم » لم يكن قم نفس كتبت ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجدٌ أي ذهب، ولهذا لو جئت بأيْ مكان أنْ في المثال لم تجده مقبولاً .

ثم قال : ولها عند مثبتها شروط ...

وذكر الشروط ، وكأنه لا يرى وقوعها مفسرة في هذه المواضع .

قال علاء الدين الإربلي : يظهر للمتأمل في ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾ وأمثاله أن المفسر ليس هو الجملة ، وإنما هو مفعول محذوف ، تقديره فأوحينا إليه أمراً أن اصنع الفلك ، فاشتراط تقدم الجملة التامة ليمكن تقدير مفعول محذوف ، تفسره أن . لا أن المفسر هو الجملة . ويؤيده ما نصّ عيه الرضي من أن الفرق بين أي وأنْ أنّ أيْ يفسر كلاً من المفرد والجملة ، وأنّ أنْ لا يفسر إلا مفعولاً مقدراً للفظ دال على معنى القول مؤدٍ معناه ...[4] .

---

(١) سورة ص آية ٦ .

(٢) أوضح المسالك ١٥٧/٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢٩ .

(٤) جواهر الأدب ٢٣٦ . وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٥/٢، همع الهوامع ١٤٦/٤.

(٤٧) هل تقع « لَنْ » دعائية ؟

منع ابن هشام في شرح القطر أن تقع « لَنْ » دعائية » ، قال[1] : ولا تقع لن للدعاء خلافاً لابن السراج ، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى : ﴿ قال رب بما أنعمت عليَّ فلن أكون ظهيراً للمجرمين ﴾[2] مدّعياً أن معناه فاجعلني لا أكون ، لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه .

وقد منع ابن هشام ذلك أيضاً في شرح اللمحة[3] ، وفي الجامع الصغير[4] ، وفي أوضح المسالك[5] .

ولكن ابن هشام في مغني اللبيب خالف رأيه ، وأجاز مجيئها للدعاء ، فقال[6] : وتأتي للدعاء كما أتت « لا » لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور، والحجة في قوله :

لنْ تزالوا كذلكم ثم لا زلْتُ لكم خالداً خلود الجبال

وأما قوله تعالى : ﴿ قال ربّ بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين ﴾ فقيل ليس منه ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى

---

(١) شرح قطر الندى ٨٠ .

(٢) سورة القصص آية ١٧ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٣٣٨/٢ .

(٤) الجامع الصغير ١٦٩ .

(٥) أوضح المسالك ١٥٠/٤ .

(٦) مغني اللبيب ٣١٥ . وانظر المسألة في التصريح ٢٢٩/٢ ، التعليقة المفيدة ٢٤٨ ، مجيب الندا للفاكهي ١٤٥/١ .

المخاطب أو الغائب ، نحو : يارب لا عذّبت فلاناً ، ونحو : لا عذّب الله عمراً، ويردّه قوله :

ثم لا زِلْتُ لكم خالداً خلودَ الجبال

وقد اختار السيوطي وقوعها للدعاء ، فقال : والجمهور على أن الفعل بعد لَنْ لا يخرج عن كونه خبراً كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا . وذهب قوم إلى أنه قد يخرج بعد لَنْ إلى الدعاء كحاله بعد لا ، قال الشاعر في لا :

ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

وقال في لن :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ـتُ لكم خالداً خلود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عصفور ، وهو المختار عندي ، لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر(١) .

(٤٨) ما جازم الفعل المضارع بعد الطلب ؟

ذهب ابن هشام في شرح القطر إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الطلب مجزوم بالطلب نفسه ، قال(٢) : وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط .

---

(١) همع الهوامع ٤/٩٥ - ٩٦ .

(٢) شرح قطرالندى ١٠٩ .

قال الشيخ خالد[1] : وهو قول الخليل وسيبويه .

وممن اختار هذا المذهب ابن مالك في شرح الكافية . قال[2] : وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ « إنْ » مقدرة ، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ ، بل تضمُّن لفظ الطلب لمعناها مُغْن عن تقدير لفظها، كما هو مغن في أسماء الشرط ، نحو : من يأتني أكرمه ، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه .

ولكن ابن هشام في شرح الشذور وفي أوضح المسالك وفي المغني ، اختار أن المضارع بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط ، وهذا مذهب الجمهور ، نحو : ائتني أكرمْك .

قال في شرح الشذور[3] : التقدير : ائتني فإن تأتني أكرمْك ، فأُكرمْك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور ، هذا هو المذهب الصحيح .

وقال في أوضح المسالك[4] : إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصد معنى الجزاء جزم الفعل جواباً لشرط مقدّر ، لا للطلب لتضمّنه معنى الشرط خلافاً لزاعمي ذلك ، نحو ﴿ **قل تعالوا أتْلُ** ﴾[5] .

---

(١) التصريح ٢/٢٤١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٣٤٤ .

(٤) أوضح المسالك ٤/١٨٧ .

(٥) سورة الأنعام آية ١٥١ .

وفي مغني اللبيب ذكر ابن هشام اختلاف النحاة في جازم الفعل المضارع بعد الطلب على ثلاثة أقوال[1] : أحدها للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إن الشرطية ، كما أن اسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

والثاني : للسيرافي والفارسي أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر .

والثالث : للجمهور أنه بشرط مقدر بعد الطلب .

ثم رجح ابن هشام هذا المذهب الثالث وعلل له ، فقال[2] : وهذا أرجح من الأول ...

قال السيوطي[3] : وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قبل وما بعد عليه ، والتقدير مثلاً : ائتني إن تأتني أكرمك. قال أبو حيان : وهذا الذي نختاره ، ولا حاجة إلى التضمين ولا إلى النيابة .

---

(١) مغني اللبيب ٢٤٩ .

(٢) مغني اللبيب ٢٥٠ .

(٣) همع الهوامع ٤/١٣٥ .

(٤٩) هل تأتي « أمَّا » لغير تفصيل ؟

قال المالقي[١] : اعلم أن « أما » تكون بمعنى مهما الشرطية ولا تعمل عملها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك ...

ثم قال : ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم ...

وقال المرادي[٢] : أما حرف بسيط فيه معنى الشرط مؤول ب « مهما يكن من شيء » لأنه قائم مقام أداة شرط وفعل شرط ، ولذلك يجاب بالفاء . وقال ابن مالك وغيره : أما حرف تفصيل . وقال بعض النحويين : إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه كقولك : أما زيدٌ فمنطلق .

وقد ذهب ابن هشام في أوضح المسالك[٣] إلى أن « أما » حرف شرط وتوكيد دائماً ، وتفصيل غالباً . ثم قال[٤] : ومن تخلف التفصيل قولك : أما زيد فمنطلقٌ .

وذهب في المغني[٥] إلى أنها حرف شرط وتفصيل وتوكيد . ثم قال[٦] : وقد تأتي لغير تفصيل نحو : أما زيدٌ فمنطلقٌ .

قال الدماميني في شرحه[٧] : وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه

---

(١) رصف المباني ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) الجنى الداني ٤٨٢ .

(٣) أوضح المسالك ٢٣٢/٤ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣٣/٤ .

(٥) مغني اللبيب ٥٧ .

(٦) مغني اللبيب ٥٩ .

(٧) شرح الدماميني على المغني (مع حاشية الشمني) ١٢٣/١ . وانظر التصريح ٢٦١/٢ .

على التسهيل فإنه قال فيها : والظاهر ان « أما زيد فمنطلق » لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نُسبا هما أو أحدهما إلى ذلك ، فهي على هذا للتفصيل، أي وأما غيره فليس كذلك . وهذا مقتضى إطلاق المصنف ـ يعني ابن مالك ـ وغيره أنها للتفصيل . نعم الذي هو غير لازم التكرار . انتهى .

قال الشمّني معقباً على الدماميني ومعتذراً عن ابن هشام : وأقول : وجه التوفيق بين كلاميه أن كلامه في الحواشي بالنظر إلى إطلاق ابن مالك وغيره ، وكلامه في المغني بالنظر إلى ما هو الصحيح ، وهو أنها قد تتخلف عن التفصيل.

(٥٠) « لمّا » الرابطة لوجود شيء بوجود غيره حرف أم ظرف ؟

اختُلف في « لما » هذه ، قال أبو حيان[١] : « لما » التعليقية حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية . وعبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود ، والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ : حرف وجوب لوجوب . وذهب ابن السراج وابن جني والفارسي إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين . والصحيح مذهب سيبويه ...

وذكر ابن هشام في شرح القطر أقسام « لما » واختار أنها حرف ، قال[٢]: الثالث أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو ، لما جاءني

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٠ .

(٢) شرح قطر الندى ٥٥ . وانظر : ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ٣٨٨ .

أكرمته . فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء . واختلف في هذه ، فقال سيبويه : إنها حرف وجود لوجود , وقال الفارسي وجماعة : إنها ظرف بمعنى حين ، ورُدّ بقوله تعالى : ﴿ فلما قضينا عليه الموت ﴾[1] الآية ، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ؛ وذلك العامل إما ﴿ قضينا ﴾ أو ﴿ دلهم ﴾ إذ ليس معنا سواهما . وكون العامل ﴿ قضينا ﴾ مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكون العامل ﴿ دلهم ﴾ مردود بأن ﴿ ما ﴾ النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية .

وأشار إليها ابن هشام في باب الإضافة من أوضح المسالك من غير أن يصرّح برأيه فيها ، وذلك عند ذكر الأسماء الملازمة للإضافة ، قال[2] : ومنها ما يختص بالجمل الفعلية ، وهو « لما » عند من قال باسميتها ، نحو : لما جاءني أكرمته .

قال الشيخ خالد في شرحه[3] ، عند قول ابن هشام « عند من قال باسميتها » : كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة ، فقال : إنها اسم وهي ظرف بمعنى حين . وقال ابن مالك بمعنى إذْ واستحسنه في المغني لأنها مختصة بالماضي ..

---

(١) سورة سبأ آية ١٤ .

(٢) أوضح المسالك ١٣٧/٣ .

(٣) التصريح ٣٩/٢ - ٤٠ .

وذكرها ابن هشام في المغني واستحسن أن تكون ظرفاً تبعاً لابن مالك ، قال[1] : من أوجه « لما » أن تختص بالماضي ، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو : لما جاءني اكرمته . ويقال فيها : حرف وجود لوجود . وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب . وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين . وقال ابن مالك بمعنى إذْ ، وهو حسن ، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة .

ولكن ابن مالك ذكرها في شرح الكافية وصحح حرفيتها ثم قوّى أنها ظرف ، قال عند ذكر أقسام لما[2] : الثاني أن تكون حرفاً يدل على وجوب شيء لوجوب غيره ، ولا يليها إلا فعل خالص المضيّ ، أي ماض لفظاً ومعنى كقوله تعالى ﴿ وتلك القرى أهلكناهم لَمَّا ظلموا ﴾[3] . وهي حرف عند سيبويه وظرف عند أبي علي والصحيح قول سيبويه ... ويقوي قول أبي علي أنها قد جاءت بمجرّ دالوقت في قول الراجز :

إني لأرجو محرزاً أن ينْفعا إياي لما صرْتُ شيخاً قَلَعا

وقد جمع ابن مالك القولين في التسهيل ، وقدم القول بظرفيتها ، فقال[4]: (إذا ولي لما فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى إذْ ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب) ، فاعترض عليه ابن

(١) مغني اللبيب ٣١٠ .
(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٤٣ - ١٦٤٤ .
(٣) سورة الكهف آية ٥٩ .
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٩/٣ .

عقيل في شرحه قائلاً : وقول المصنف فهي كذا وكذا يشعر بثبوت الأمرين لها، وقد عرفت أنهما قولان ، قائل أحدهما لا يقول بالآخر ...

○ ○ ○

المصادر

١ ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .

٢ ـ ابن هشام الأنصاري ـ آثاره ومذهبه النحوي : د. علي فودة نيل ، الرياض ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٣ ـ ارتشاف الضّرب : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى النماس ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة .

٤ ـ الأشباه والنظائر : السيوطي ، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٥ ـ إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٦ ـ الأعلام : الزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة السادسة ١٩٨٤ م .

٧ ـ أمالي ابن الشجري ، تحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤١٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

٨ ـ الإمام الشافعي : عبد الغني الدقر ، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الثالثة . ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .

١٠ ـ أوضح المسالك : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ـ بيروت ، لبنان ١٩٧٩ م .
١١ ـ البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مكتبة النصر الحديثة ـ الرياض
١٢ ـ البدر الطالع : الشوكاني ، مطبعة السعادة ـ الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ .
١٣ ـ بغية الوعاة : السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ، الطبعة الأولى .
١٤ ـ التبيان في إعراب القرآن : العكبري ، تحقيق علي البجاوي ، ١٩٧٦ م .
١٥ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .
١٦ ـ تسهيل الفوائد : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م .
١٧ ـ التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية .
١٨ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : الدماميني ، تحقيق د. محمد المفدّى ـ الطبعة الأولى .
١٩ ـ التعليقة المفيدة ؛ شرح قطر الندى : معمّر المكي ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ، تحقيق حسان بن عبد الله الغنيمان ١٤١٢ هـ .
٢٠ ـ الجامع الصغير في النحو : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

٢١ ـ الجامع لأحكام القرآن : القرطبي .
٢٢ ـ الجني الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن ، بغداد ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .
٢٣ ـ جواهر الأدب : علاء الدين الإربلي ـ تحقيق د. حامد نيل ، القاهرة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
٢٤ ـ حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري : عبد القادر البغدادي ، ج ١ ، تحقيق نظيف محرم خواجة ، مطابع دار صادر ـ بيروت، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .
٢٥ ـ حاشية الحفيد على أوضح المسالك ـ مخطوطة القدس .
٢٦ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، المطبعة الحميدية بمصر ١٣٥٨ هـ .
٢٧ ـ حاشيةالشمني على مغني اللبيب ، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥ هـ .
٢٨ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ دار إحياء الكتب العربية .
٢٩ ـ حاشية يس على التصريح : الشيخ يس الحمصي ـ دار إحياء الكتب العربية .
٣٠ ـ خزانة الأدب : البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة .
٣١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق .
٣٢ ـ رسالة في توجيه النصب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. حسن موسى الشاعر ـ عمّان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ .

٣٣ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد المالقي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٣٤ ـ رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك : الشيخ محيي الدين عبد القادر المكي ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ـ تحقيق أحمد حسن نصر ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م .

٣٥ ـ سر صناعة الإعراب : ابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٣٦ ـ شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .

٣٧ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ القاهرة ـ .

٣٨ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية .

٣٩ ـ شرح الألفية : ابن الناظم بدر الدين بن مالك ـ بيروت .

٤٠ ـ شرح التسهيل : ابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وزميله ، دار هجر ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

٤١ ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب ، ومعه حاشية الشمني على المغني ، المطبعة البهية بمصر .

٤٢ ـ شرح شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٤٣ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق عدنان الدوري ، بغداد ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

٤٤ ـ شرح قصيدة كعب بن زهير : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. محمود أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٥ ـ شرح قطر الندى : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٤٦ ـ شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية.

٤٧ ـ شرح الكافية الشافية : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي ـ ط الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

٤٨ ـ شرح كتاب سيبويه : السيرافي ج ٢ ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ـ ١٩٩٠ م .

٤٩ ـ شرح اللمحة البدرية : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. صلاح راوي ـ الطبعة الثانية .

٥٠ ـ شرح المفصل : ابن يعيش الحلبي ، إدارة الطباعة المنيرية .

٥١ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل : السلسيلي ، تحقيق د. عبد الله الحسيني، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٥٢ ـ الصحاح : الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .

٥٣ ـ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : السمين الحلبي ـ تحقيق محمود السيد الدغيم ، استانبول ـ تركيا .

٥٤ ـ فتح القدير : الشوكاني ـ دار الفكر ـ بيروت .

٥٥ ـ الكتاب : سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٥٦ ـ الكشاف : الزمخشري .
٥٧ ـ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : الفاكهي ، مطبعة الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م .
٥٨ ـ المحتسب : ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ـ الطبعة الثانية.
٥٩ ـ المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل ، منشورات جامعة أم القرى ـ ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .
٦٠ ـ معاني القرآن : الفراء ، تحقيق محمد علي النجار وزميله ، عالم الكتب ـ بيروت .
٦١ ـ مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك وزميله ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .
٦٢ ـ مغيث الندا إلى شرح قطر الندى : الخطيب الشربيني ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ، تحقيق ناصر الجميلي ـ ١٤١١ / ١٤١٢ هـ .
٦٣ ـ نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : الدلائي ، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي ، بنغازي .
٦٤ ـ همع الهوامع : السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى الكويت .

فهرس الكتاب

المقدمة	٣
الفصل الأول : ابن هشام الأنصاري والتطور النحوي	٥
التعريف بابن هشام .	٥
التطور العلمي عند العلماء .	٦
التطور النحوي عند ابن هشام .	٨
الفصل الثاني : الآراء النحوية .	١٥
(١) الكلام اصطلاحاً .	١٥
(٢) الكلم والكلمة .	١٧
(٣) علامات الاسم .	١٨
(٤) ما المراد بأل من علامات الاسم ؟	١٩
(٥) علام يبنى الفعل الماضي ؟	٢١
(٦) فعل الأمر معرب أم مبني ؟	٢٢
(٧) هل يجوز القصر في الهن ؟	٢٣
(٨) ما الذي يجمع من الأسماء الستة جمع تصحيح ؟	٢٤
(٩) الضمير المستتر وجوباً وجوازاً .	٢٥
(١٠) مراتب المشار إليه .	٢٧
(١١) هذان وهاتان معربان أم مبنيان ؟	٢٨
(١٢) هل يقع الذي موصولاً حرفياً ؟	٣٠

(١٣) هل تدخل أل الموصولة على الصفة المشبهة ؟ ٣٢

(١٤) هل تدخل أل الموصولة على الفعل المضارع ؟ ٣٥

(١٥) ما نوع أل في اليزيد ؟ ٣٧

(١٦) أداة التعريف أل أم اللام وحدها ؟ ٣٨

(١٧) هل يعد العموم رابطاً لجملة الخبر بالمبتدأ ؟ ٤٠

(١٨) ما حكم حذف خبر المبتدأ بعد لولا ؟ ٤١

(١٩) بم يتعلق الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؟ ٤٣

(٢٠) لا العاملة عمل ليس هل يكون اسمها معرفة ؟ ٤٥

(٢١) هل يجيء خبر عسى مفرداً ؟ ٤٨

(٢٢) هل يجيء اسم فاعل من كاد الناقصة ؟ ٥٠

(٢٣) ما نوع « ما » في ﴿ إنما صنعوا كيد ساحر ﴾ ؟ ٥٤

(٢٤) هل « ما » كافة في : ولكنما يقضى فسوف يكون ؟ ٥٦

(٢٥) تعليق أفعال القلوب عن العمل باللام . ٥٩

(٢٦) ما تقدير المحذوف في .
﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ ؟ ٦١

(٢٧) ما حكم تأنيث الفعل إذا فصل عنه الفاعل بإلا ؟ ٦٢

(٢٨) ما حكم ترتيب المفعول مع الفاعل إن كان ضميراً
متصلاً ؟ ٦٥

(٢٩) هل ينوب عن المصدر صفته ؟ ٦٦

(٣٠) هل يشترط في المفعول له أن يكون قلبياً ؟ ٦٨

(٣١) أسماء المقادير مبهمة أم مختصة ؟	٧٠
(٣٢) ما صيغ من مصدر عامله للدلالة على المكان ، هل يعد من المبهم ؟	٧٢
(٣٣) هل ترد سوى كغير في الاستثناء ؟	٧٤
(٣٤) هل يجوز الجر بعد ماخلا وما عدا ؟	٧٦
(٣٥) هل يشترط في التمييز أن يكون جامداً ؟	٧٨
(٣٦) هل يقع التمييز مؤكداً ؟	٨٠
(٣٧) عِنْد .	٨٣
(٣٨) هل يجوز أن يقال « لا غير » ؟	٨٤
(٣٩) هل يقال للمصدر الميمي اسم مصدر ؟	٨٥
(٤٠) هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟	٨٦
(٤١) هل من التوكيد اللفظي ﴿ كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً ﴾ ؟	٨٨
(٤٢) ما إعراب كلاً في ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ ؟	٩٠
(٤٣) هل تأتي واو العطف للإباحة ؟	٩٤
(٤٤) العطف على الضمير المخفوض .	٩٦
(٤٥) ما رافع الفعل المضارع ؟	٩٨
(٤٦) هل تقع أن تفسيرية ؟	٩٩
(٤٧) هل تقع لن دعائية ؟	١٠١
(٤٨) ما جازم الفعل المضارع بعد الطلب ؟	١٠٢
(٤٩) هل تأتي أمّا لغير تفصيل ؟	١٠٥
(٥٠) لمّا الرابطة حرف أم ظرف ؟	١٠٦

General Organization of the Alexandria Library (GOAL
Bibliotheca Alexandrina

تطلب جميع منشوراتنا من
الشركة المتحدة للتوزيع
بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف ٨١٥١١٢ - ص.ب ٧٤٦
برقياً نوشران - الهاتف الدولي ٦٠٣٢٤٣